

حقوق كبار السن

مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية



HelpAge
International



United Nations Population Fund

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية. مهمتنا العمل من أجل إيجاد عالم يكون فيه كل حمل مرغوباً فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانيات.

منظمة HelpAge International هي شبكة عالمية من المنظمات التي تدعم حقوق جميع كبار السن ليتمتعوا بحياة كريمة، وصحية، وآمنة.

حقوق كبار السن

مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن
في المنطقة العربية

الناشر: منظمة HelpAge International
ص.ب. 70156، لندن WC1A 9GB، المملكة المتحدة
هاتف رقم 7778 7278 (0)20 +44
info@helpage.org
www.helpage.org
جمعية خيرية مسجلة تحت رقم 288180

صورة الغلاف الأمامي: © صندوق الأمم المتحدة للسكان اليمن
تصميم شركة مطبعة صحارى www.saharapressjo.com

إخلاء مسؤولية: نُشرت هذه الوثيقة بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). ولا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير، وبأي حال من الأحوال، الرأي الرسمي للأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

Copyright © HelpAge International 2020

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - غير تجاري 4.0
رخصة دولية، <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

يجوز إعادة إصدار أي أجزاء من هذا المنشور دون إذن لأغراض تعليمية وغير ربحية. يرجى الإشارة إلى منظمة HelpAge International بوضوح وإرسال نسخة أو رابط إلينا.

ISBN 978-1-910743-73-7

المحتويات

مقدمة	4
ملخص تنفيذي	5
1. تمهيد	6
1.1 الشيخوخة في المنطقة العربية	6
1.2 تأثير جائحة كوفيد-19 في المنطقة	6
1.3 حقوق الإنسان لكبار السن	7
2. المنهجية	9
3. تنفيذ أطر دولية وإقليمية	11
3.1 أهداف التنمية المُستدامة	11
3.2 برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	12
3.3 خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة	13
3.4 الاستراتيجية العربية لكبار السن	14
4. إعمال حقوق الإنسان	17
4.1 نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة كبار السن	17
4.2 حقوق كبار السن	18
4.2.1. المُساواة وعدم التمييز	18
4.2.2. الاستقلالية	20
4.2.3. التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال	21
4.2.4. الدعم والرعاية للعيش المُستقل	23
4.2.5. الصحة	25
4.2.6. الوصول إلى العدالة	27
4.2.7. الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي	29
4.2.8. العمل	31
4.2.9. التعليم والتعلم مدى الحياة	33
4.2.10. المشاركة في المُجتمع	35
5. النتائج	38
الملحق 1: ملخص التوصيات	40
الملحق 2: الوثائق التي تمت مراجعتها	43
الملحق 3: إطار للمراجعة القائمة على الحقوق	44

مقدمة

وَوُجِدَ من تحليل هذه الاستراتيجيات أن هناك الكثير مما إذا نُفِذَ بالكامل، من شأنه أن يُعزز تمتع كبار السن بحقوقهم. إلا أنه قد وجدت فجوات كبيرة في الاستراتيجيات كذلك. فمع أنها تتناول بعض عناصر الحقوق المنصوص عليها، إلا أنها لا تتناولها جميعاً. وإحدى الفجوات الأخرى تتمثل في مجموعة الحقوق المُدرجة فيها، والتي تقتصر حالياً على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكنها لا تتناول كل جانب من جوانب هذه الحقوق على نحو كامل. كما أنها لا تولي اهتماماً كافياً بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحقوق الأساسية مثل الحق في المساواة وعدم التمييز والاستقلالية والوصول إلى العدالة.

يشجع هذا التقييم الدول العربية على وضع استراتيجيات وطنية لكبار السن، إن لم تكن قد وضعتها بعد، وتحديث الاستراتيجيات الموجودة بالفعل وجعلها في متناول الجمهور.

نأمل أيضاً أن تُزود الاستنتاجات المستخلصة من هذا التحليل صانعي السياسات في جميع البلدان في المنطقة بأداة معرفية تُساعدهم على التقدم إلى الأمام في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وضمن الاستجابة لاحتياجات الفئات السكانية المختلفة على قدم المساواة.

نود أن نشكر بريدجت سليب على تحليل استراتيجيات كبار السن وعلى كتابة هذا التقرير، كما نتقدم بالشكر إلى لينا القورة على جهودها في التنسيق والمساهمة في هذا التقرير. ونتقدم بجزيل الشكر لكل من هالة يوسف وشكري بن يحيى وغادة دياب على توجيحاتهم خلال كافة مجريات العملية وعلى مراجعتهم الشاملة للأداة.

كريس ماكايفر

المدير الإقليمي،
منظمة HelpAge في أوراسيا والشرق الأوسط

وَصَحَّ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) حقوق الأفراد في صميم التنمية وشدّد على أنّ تمكين الأفراد من خلال توفير البنية التحتية التشريعية الملائمة هو المفتاح لضمان رفاه الأفراد والأسر والدول والشعوب على العموم. كما دعا الدول إلى ضمان التنفيذ الكامل للسياسات والاستراتيجيات التي تُعزز الإنجاز التدريجي لمبادئ حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قرّض جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" ونصّ على قياس التقدم الإنمائي من خلال مؤشرات محددة تتطلب بيانات مصنفة حسب السن والجنس، من أجل إشراك الشباب والنساء من جميع الأعمار وكبار السن.

شجّعت العديد من خطط العمل الدول العربية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وطنية تستهدف رفاه كبار السن، ومنها خطة العمل العربية لكبار السن لعام 2002 (APAA2002) وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 (MIPAA2002) والاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029. وفي هذا السياق، كلف صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية (ASRO) منظمة HelpAge International بإجراء هذا التقييم، بهدف تعزيز وحماية حقوق كبار السن. وتمت مراجعة ست استراتيجيات وطنية للشيخوخة، إضافة إلى سياسات محددة متعلقة بالعمر لستة دول مختارة، كما تمت مراجعة دساتير وطنية للتحقق من تليتها للمعايير التي تجعلها متوافقة مع النهج الحقوقي.

الدكتور لؤي شبانه

المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان،
للدول العربية

حقوق كبار السن: مراجعة للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في المنطقة العربية

ملخص تنفيذي

سُلِّط الضوء على حقوق كبار السن أثناء جائحة كوفيد-19. وحسبما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، فإن الجائحة 'تمثل تهديداً غير متكافئ على صحة وحياء وحقوق ورفاه كبار السن'.¹ علماً بأنه كان هناك زيادة كبيرة في القلق بخصوص حقوق كبار السن في العقد الذي سبق كوفيد-19. حيث أنشئت مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة وعُيِّن خبير مستقل تابع للأمم المتحدة وأصدر سكان اثنتان من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية وجميعها مكرسة لحقوق كبار السن، وذلك بين 2010 و2019، والتزمت الدول العربية بوضع صك ثالث إقليمي للمنطقة.

وأتاح لنا إنشاء آليات حقوق الإنسان هذه وما تلاها من عمل بشأن حقوق كبار السن تشكيل فهم أعمق لكيفية تطبيق حقوق الإنسان في عمر الشيخوخة. كما أضافت مراجعات المؤتمر الدولي للتنمية والسكان وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في العقد الماضي إلى فهمنا لحقوق كبار السن.

ومع ذلك، لا يمكن لهذا الفهم أن يفيد كبار السن إلا إذا تم تطبيقه في الممارسة العملية. وإحدى طرق القيام بذلك هي دمج هذا الفهم في تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

وتقيّم هذه المراجعة إلى مدى تتماشى الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة في ستة بلدان عربية، بالتحديد: مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة، مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان. ووجدنا أن هناك الكثير في هذه الاستراتيجيات مما إذا نُفِّذ بالكامل، من شأنه أن يعزز تمتع كبار السن بحقوقهم. فمثلاً، جعل وسائل النقل العام والبيئات التي يعيش فيها كبار السن أكثر وصولاً إليها من شأنه أن يساعد على أعمال حقهم في المشاركة الكاملة في المجتمع. كما أنّ الوصول إلى التدريب على محو الأمية وتعليم كبار السن وغير ذلك من فرص بناء المهارات من شأنه أن يدعم أعمال حقهم في التعليم والتعلم مدى الحياة.

ومع ذلك، توجد فجوات كبيرة في الاستراتيجيات. فمع أنها تتناول بعض عناصر الحقوق المنصوص عليها، إلا أنها لا تتناولها جميعاً. فالوصول إلى الرعاية التلطيفية، على سبيل المثال، غير مشمول في التدابير المتعلقة بالصحة. كما لا توجد تدابير لضمان

ممارسة كبار السن لحقهم في الاستقلالية في اختيار خدمات الرعاية والدعم المقدمة لهم. وفجوة أخرى هي نطاق الحقوق المنصوص عليها. حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، فعلى الرغم من أن الاستراتيجيات تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنها تولي اهتماماً محدوداً للحقوق المدنية والسياسية.

كما تفتقر الاستراتيجيات إلى تدابير لضمان المساواة وعدم التمييز ضد كبار السن، والاستقلالية والوصول إلى العدالة، وكلها أمور أساسية لكرامتنا في أي عمر. علماً بأن هذا قد يحدث جراء فهمنا المحدود لحياتنا في عمر الشيخوخة، حيث نعتقد أنه عمرٌ تقتصر فيه الحياة على المجالات الاجتماعية والثقافية مع بعض الانخراط في الأنشطة الاقتصادية، ذلك بدلاً من استمرار حياتنا فيه كأفراد كاملين في المجتمع بجميع جوانبه، بما في ذلك جوانب الحياة المدنية والسياسية. وتفتقر الاستراتيجيات كذلك إلى الاهتمام بالتمييز المتعدد الجوانب والتمييز المتراكم الذي يواجه النساء كبيرات السن والقائم على السن والجنس. فعلى الرغم من أن حقوق الإنسان تنطبق في سياقات النزاعات والسياسات الإنسانية وكذلك في أوقات السلم، إلا أنه لم تتطرق إلا استراتيجيتان اثنتان من الاستراتيجيات الست إلى حقوق كبار السن في سياقات النزاع والسياسات الإنسانية.

هذه الفجوات متوقعة، وربما من غير المستغرب أنه لا يوجد دليل شامل متاح حول حقوق كبار السن يُتيح لهذه الدول أن تستوحي استراتيجياتها منه. وبدلاً من ذلك، فإن حقوق كبار السن مجزأة ومشتتة في جميع موثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية في معالجة جميع حقوق الإنسان في سن الشيخوخة بشكل كافٍ. وتوضح هذه المراجعة مدى أهمية وضع دليل على هيئة معاهدة للأمم المتحدة حول حقوق كبار السن.

لأنه فقط عندما يتمتع كبار السن بنطاق حقوقهم الكاملة، سينعمون بحياة كريمة ومستقلة كأعضاء كاملين العضوية في المجتمع. ويأتي هنا الدور المهم الذي تلعبه الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في هذا، شريطة أن تتناول النطاق الكامل لحقوق كبار السن وكافة جوانب الحقوق.

1. تمهيد

الشيخوخة في المنطقة العربية

يتزايد عدد كبار السن بسرعة كبيرة في المنطقة العربية. ووفقاً لشعبة السكان في الأمم المتحدة، سيتضاعف عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً تقريباً في غضون الخمسة عشر عاماً المقبلة، بحيث سيرتفع من 27 مليوناً في عام 2015 إلى 50 مليوناً في عام 2030، ليصل العدد إلى أكثر من 80 مليوناً² بحلول عام 2045.

من المرجح أن يكون كبار السن جزءاً من الفئات السكانية الأقل دخلًا والأقل تعليماً في المنطقة العربية.³ ففي معظم الدول العربية، يواصل كبار السن العمل كضرورة اقتصادية لأن أنظمة الضمان الاجتماعي والاقتصادي ضعيفة نسبياً. وتشير التقديرات إلى أن الضمان الاجتماعي يُغطي أقل من 25 في المئة من السكان في المنطقة العربية.⁴ وعادة ما تكون تغطية المعاشات التقاعدية بين النساء أقل منها بين الرجال بسبب انخفاض معدلات انخراطهن بسوق العمل، لأنهن يُشغَلن جزءاً كبيراً من القطاع غير الرسمي أو لأنهن يعملن لحسابهن الخاص أو داخل أسرهن بدون أجر.⁵ ويشغل ما نسبته 36% من الرجال كبار السن وظائف مقارنة بما نسبته 5% من النساء كبيرات السن.⁶

وفقاً لنتائج المسوحات التي أجراها المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM) في عدد من البلدان العربية، أفاد 85 في المئة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً بأنهم مُعيلو أسرهم (63 في المئة) أو زوج المعيل (22 في المئة). ومن بين الرجال كبار السن، يُعيل ما نسبته 94 في المئة منهم أسرهم، مُقابل 30 في المئة من النساء كبيرات السن. وقد يؤدي الضغط المالي الناجم عن تحمل مسؤولية الإنفاق على أفراد الأسرة إلى تعريض كبار السن لخطر أكبر، لا سيما في الظروف التي يتخلون فيها عن رعايتهم الصحية من أجل تغطية نفقات الأسرة الأخرى.⁷

تنتشر البرامج التي تستهدف صحة كبار السن في الدول العربية، بما في ذلك برامج فحص الأمراض غير السارية، وتولي اهتماماً بالكشف المبكر عن الأمراض غير السارية وعلاجها وتنفيذ حملات التوعية. ومع ذلك، غالباً ما تفتقر السياسات والبرامج الخاصة بكبار السن لبرامج الصحة النفسية والتغذية. كما يوجد نقص كبير في القوى العاملة المدربة على رعاية كبار السن، بما في ذلك أطباء الشيخوخة وأخصائيي الشيخوخة والأخصائيين الاجتماعيين. وتسرد الدول العربية قائمة بالعديد من العقبات التي تحول دون توفير الرعاية الصحية المناسبة لكبار السن. ومنها الافتقار إلى الإرادة السياسية والتشريعات، ونقص الموارد البشرية والمالية، وغياب المبادئ التوجيهية لدور الرعاية في العديد من الدول، وارتفاع تكلفة الخدمات الطبية وخدمات الرعاية الصحية. ولا يزال غياب التغطية الصحية الشاملة هو الشاغل الرئيسي والحاجز الذي يقف عقبة في وجه رفاه كبار السن.⁸ وتشير التقارير إلى تزايد إساءة معاملة كبار السن وإهمالهم، مما يؤدي إلى العنف، بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، ومن الواضح أن المرض يتزايد بين كبار السن، مع انتشار مرتفع نسبياً للأمراض المزمنة، يصل إلى حوالي 41 بالمائة.⁹

حُتت خطة العمل العربية لكبار السن لعام 2002 وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 الدول العربية على سن استراتيجيات وطنية وإرشادات سياسية. وقد أكملت العديد من الدول العربية هذا التمرين.¹⁰ ومع ذلك، على الأرجح أن العديد من هذه الاستراتيجيات قديمة ولا يمكن للجمهور الوصول إليها بسهولة. وتصنف معظم الدول انخفاض الموارد المالية على أنه تحدٍ أساسي أو ثانوي يواجه تنفيذ هذه الاستراتيجيات، ويليه عن كثب ضعف التنسيق الوزاري ونقص الموارد البشرية.¹¹

بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة بين وجود السياسات وبين مدى ونطاق البرامج الموجودة على أرض الواقع، مما قد يعوق النهوض ببرامج كبار السن. وتشمل تحديات تنفيذ البرامج المبلغ عنها الافتقار إلى الإرادة السياسية والوعي الاجتماعي بشيخوخة السكان، والافتقار إلى البيانات والأدلة المحدثة، ومحدودية الوصول إلى الموارد عندما لا تُعطى الأولوية للشيخوخة في البرامج الوطنية.¹²

تأثير كوفيد-19 في المنطقة

أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على النظم الصحية التي كانت تعاني أصلاً من الإجهاد الشديد في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2020، أبلغت المنطقة العربية عن نسبة أقل نسبياً من عبء مرض كوفيد-19 مقارنة بالأقاليم الأخرى، إلا أن تفشي المرض أخذ في التسارع.¹³ ففي المنطقة العربية، يُساهم الفقر بشكل كبير في تدهور صحة كبار السن. وقد يؤدي التوفر المحدود للموظفين الصحيين المدربين تدريباً جيداً، والنضال من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والعبء المالي المترتب على كوفيد-19، إلى إعطاء الأولوية للفئات العمرية الأصغر عمراً عندما يتعلق الأمر بالتدابير الصحية المنقذة للحياة، بدلاً من إعطائها للاحتياجات الصحية لكبار السن.¹⁴ وتأثرت النساء والفتيات بشكل غير متكافئ بالوباء، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة أصلاً وأسفر عن آثار صحية واقتصادية مٌثيرة للقلق على النساء وزيادة في التبليغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ومن المرجح أن يتفاقم العنف ضد كبار السن، ولا سيما بين النساء كبيرات السن، بسبب التوتر والخوف، مما سيجعلهن أكثر ضعفاً، خاصة في ظل غياب الدعم والخدمات اللازمة. وأصبحت العديد من البلدان العربية ضعيفة وهشة بسبب النزاعات والأزمات الإنسانية، حيث يتعرض كبار السن فيها على وجه الخصوص لأسوأ آثار الفيروس، بسبب الاكتظاظ، وافتقار الخدمات إلى الموارد، وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية الوطنية.¹⁵

وتعد البيانات والمعلومات الإضافية المصنفة بإسهاب أمراً بالغ الأهمية لنصل إلى فهم للمجموعات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بكوفيد-19، ولإعلام من هم في أمس الحاجة إلى كيفية الوصول إلى الحماية الاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والخدمات المالية المتنقلة والافتراضية، لا سيما أثناء التباعد الجسدي و/أو العزلة القسرية. هذه البيانات مهمة لفهم اختلاف عبء وتأثير كوفيد-19 على النساء



© UNFPA Syria

حقوق الإنسان لكبار السن

يتزايد تسليط الضوء على حقوق الإنسان لكبار السن. أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة التي يُعاني منها كبار السن، وحسبما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، فإن الجائحة ' تُمثل تهديداً غير متكافئ على صحة وحياة وحقوق ورفاه كبار السن'.¹⁸ ولم يكن التأثير غير المتكافئ على الصحة البدنية لكبار السن هو الطريقة الوحيدة التي أثر بها الفيروس عليهم. كما أشار الأمين العام إلى مواجهة كبار السن أيضاً لتهديدات مُعيّنة تتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بهم، وينطوي ذلك على حرمانهم من الرعاية الصحية لظروف لا علاقة لها بكوفيد-19، وإهمالهم وسوء معاملتهم في مؤسسات ومرافق الرعاية، وزيادة الفقر والبطالة ما بينهم، وتعرضهم لصدمة وصمة العار والتمييز.¹⁹

وأدى الإخفاق في حماية حقوق كبار السن في الاستجابة للوباء إلى وفيات كان من الممكن تفاديها، وتدهور الصحة الإدراكية والنفسية والبدنية، وعدم تلبية احتياجات الصحة والدعم الأخرى، وزيادة الفقر، والتمييز، والإساءة، والتشهير بالعار والوصم. كما ميّزت تدابير الحجر الصحي ضد كبار السن على أساس سنهم. واستُخدمت السن لحرمانهم من حقهم في الوصول المتساوي إلى الموارد الطبية النادرة. كما حُرّموا أيضاً من الوصول إلى سبل كسب الرزق، والرعاية والدعم، والمعاشات التقاعدية، وعلاج الحالات الصحية الأخرى. إنّ هجر كبار السن وإهمالهم في دور الرعاية، ورفض قبولهم في المستشفيات، ووضع أوامر "منع إنعاشهم" في خطط الرعاية دون موافقتهم أو بسبب تأثير غير مبرر، وعودة السكان من المستشفيات دون فحص كوفيد-19، كلها عوامل أثرت على حقوقهم الإنسانية مثل الحق في الحياة، وفي كثير من الحالات أسفرت عن أعداد كارثية من الوفيات التي كان من الممكن تجنبها.²⁰

والرجال بين الفئات العمرية الأكبر سناً، وكذلك لمعالجة أوجه القصور ونقاط الضعف والمخاطر المحددة مثل اضطرابات الصحة العقلية بسبب الشيخوخة أو العنف الأسري.¹⁶ ففي تقريره عن الشيخوخة وكوفيد-19، قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية عدداً من التوصيات إلى الحكومات بشأن التصدي للوباء، بما في ذلك:¹⁷

- استخدام الاستراتيجية الإقليمية العربية لصحة كبار السن لتوجيه السياسات التي تدعم الفئات السكانية الأكبر سناً.
- اعتماد برامج للقضاء على الفقر في سن الشيخوخة، وخاصة بين النساء كبيرات السن وأولئك المقيمين في المناطق الريفية.
- الالتزام بالمناهج القائمة على الحقوق في التخطيط لاحتياجات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية لكبار السن.
- تشجيع مشاركة كبار السن في صنع القرار على كافة الأصعدة
- تطوير الفرص التي تُساعد كبار السن في البقاء في القوى العاملة أو الانضمام إليها.
- تقديم التوجيه بشأن السياسة العامة بما في ذلك أدوار البرلمانيين في الاستجابة لكوفيد-19 والتي تنطوي على تعديل القوانين والسياسات التي تخص كبار السن، والحاجة إلى تعزيز مراقبة وتقييم الاستراتيجيات والخطط، وزيادة الوعي العام.
- أيضاً في التخطيط للطوارئ للاجئين والنازحين داخلياً عند الضرورة، ووضع تشريعات حول وصول كبار السن للعلاج المناسب بغض النظر عن وضعهم القانوني، وذلك في خطط التأهب الوطنية.
- ضمان حصول كبار السن في السياقات الإنسانية على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم بالإضافة إلى جميع الحقوق الأخرى حسب الاقتضاء، بما في ذلك المعاشات التقاعدية ومزايا الرعاية الاجتماعية والتعويض عن فقدان الممتلكات.

وسلّطت المراجعة والتقييم الثاني لخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة في عام 2012 الضوء على مخاوف حقوق الإنسان في كل منطقة.²⁴ وأشارت المراجعة والتقييم الثالث في عام 2017 إلى الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول بحقوق كبار السن.²⁵ وعلى المستوى الإقليمي، تم تناول القضايا التي تواجه كبار السن والتي تم تسليط الضوء عليها في مراجعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2017 لخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة في تقرير مراجعة عام 2018 لتنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013.²⁶ وظهر مزيد من القلق بشأن حقوق كبار السن مرتبط بأهمية الالتزام باعتماد اتفاقية إقليمية بشأن حقوقهم في إطار الاستراتيجية الإقليمية العربية للشيخوخة 2019-2029

نتيجة لهذه التطورات وعمل هيئات حقوق الإنسان على مدى العقد الماضي، ازداد بشكل كبير فهمنا لكيفية تطبيق حقوق الإنسان في سن الشيخوخة. وكان هناك اهتمام متزايد بالتمييز المتعدد الجوانب والمتراكم الذي يواجه النساء كبيرات السن والقائم على السن والنوع الاجتماعي. وتعتمد هذه المراجعة على هذا الفهم الموسع لتقييم مدى تبني استراتيجيات الشيخوخة [التي يُشار إليها فيما يلي بالاستراتيجيات الوطنية] لمنظور حقوق الإنسان في دول مختارة في جامعة الدول العربية. ويؤمل أن تكون الاستنتاجات المستخلصة مفيدة في تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات المستقبلية لضمان تعزيز تمتع كبار السن الكامل بحقوق الإنسان.

وبالرغم من ذلك، كان هناك زيادة كبيرة في المخاوف المتعلقة بحقوق كبار السن في العقد الذي سبق كوفيد-19. ففي عام 2010، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة عمل يُسمى فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة، بغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن (يشار إليه فيما يلي باسم فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة) لتحديد الثغرات المحتمل وجودها في الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان الخاصة بكبار السن وأفضل السبل لمعالجتها.²¹ وفي عام 2013، استحدث مجلس حقوق الإنسان منصب جديد لخبير مستقل معني بمدى تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.²² كما اعتمدت معاهدين إقليميتين جديتين لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها كانت مخصصة فقط لحقوق كبار السن: اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق كبار السن الإنسانية في عام 2015 والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا عام 2016.

أظهرت مراجعات الأطر الدولية التي أُجريت خلال السنوات العشر الماضية أيضاً اهتماماً متزايداً بحقوق كبار السن. وأقرت المراجعة التي أُجريت بعد 25 عاماً للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في نيروبي في عام 2019 بأن السياسات الشاملة يجب أن تدعم حقوق كبار السن والاستعداد للعالم يتقدم في العمر.²³



2. المنهجية

أعطيت الأولوية للاستراتيجيات الوطنية المدرجة في الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029. ومن أجل مراجعة استراتيجيات مجموعة واسعة من الدول، وضعت المعايير التالية لاختيار الدول على أساسها:

- التمثيل الجغرافي ليشمل دولاً من شمال إفريقيا والخليج والشرق الأوسط.
- تصنيف الدول على أساس الدخل لتشمل البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل.
- توفر سياسة، أو استراتيجية أو خطة وطنية لكبار السن.
- وتيرة التقدم في العمر داخل الدولة، بما في ذلك الوتيرة البطيئة، والمتوسطة والسريعة.
- سياق الطوارئ لشمول دول تشهد صراعات وحروب و/أو تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين و/أو بها عدد كبير من الأشخاص النازحين داخلياً.

قرر صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة HelpAge International العمل على نحو تعاوني لإجراء تقييم حول مدى تبني مختلف السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية المتعلقة بالشيخوخة لمنظور حقوق الإنسان في الدول العربية. وأجريت تقييمات حديثة لمواءمة الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة مع أهداف التنمية المستدامة، ومع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.²⁸ ²⁷ وكان هناك شعور بأن التركيز على حقوق الإنسان في هذا التقييم من شأنه أن يكمل ويضيف قيمة لما هو موجود بالفعل وأن يكون بمثابة نموذج يمكن تكراره في دول أخرى في المنطقة. وتم الاتفاق على تحليل الاستراتيجيات الوطنية للشيخوخة و/أو سياسات محددة متعلقة بالعمر لستة دول وقع عليها الاختيار. بالإضافة إلى ذلك، تقرر مراجعة الدساتير الوطنية لمعرفة ما إذا كان السن معترفاً به صراحة كأساس يحظر التمييز عليه.

في بادئ الأمر، أُجريت مراجعة مكتبية أولية لتحديد استراتيجيات وطنية للشيخوخة والوصول إليها.

بناءً على هذه المعايير وتوافر الاستراتيجيات الوطنية للمراجعة، وقع الاختيار على ما يلي:

الجدول (1) اختيار الدولة					
الدولة	المنطقة الجغرافية	الدخل	وتيرة التقدم في السن	سياق الطوارئ	الاستراتيجيات الوطنية ²⁹
مصر	شمال أفريقيا	متوسط	معتدلة	-	رعاية المسنين قومياً في مصر، الاستراتيجية وخطة العمل حتى عام 2007، 2015
الأردن	الشرق الأوسط	متوسط	معتدلة	مستضيفة للاجئين	الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن 2018-2022، نحو مجتمع لكافة الأعمار، المجلس الوطني لشؤون الأسرة
السعودية	الخليج	مرتفع	معتدلة	-	الاستراتيجية الوطنية لصحة المسنين في المملكة العربية السعودية 2010-2015، وزارة الصحة
سوريا	الشرق الأوسط	منخفض	معتدلة	نزاع، نازحين داخلياً	التوجهات العامة للاستراتيجية الوطنية لرعاية المسنين في الجمهورية العربية السورية 2014-2020، 2014، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، مديرية السكان
تونس	شمال أفريقيا	متوسط	سريعة	-	الخطة العشرية للمسنين 2003-2012، 2004، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن
الإمارات العربية المتحدة	الخليج	مرتفع	سريعة	-	قانون إتحادي رقم (9) لسنة 2019 بشأن حقوق كبار المواطنين

- المساواة وعدم التمييز
- الاستقلالية
- التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال
- الدعم والرعاية للعيش المستقل
- الصحة
- الوصول إلى العدالة
- الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية
- العمل
- التعليم والتعلم مدى الحياة
- المشاركة في المجتمع، ويشمل ذلك المشاركة في الحياة العامة.

كما يوضح الجدول أعلاه، بينما يتوفر في مصر والأردن وسوريا وتونس استراتيجيات وطنية للشيخوخة يمكننا مراجعتها، تركز استراتيجية المملكة العربية السعودية على الصحة والإمارات العربية المتحدة لديها قانون بشأن حقوق كبار الإماراتيين. ويسمح لنا هذا بالنظر في أنواع مختلفة من الأطر الموجودة، ولكنه يحد أيضاً من إجراء أي مقارنة مباشرة بينها.

استند اختيار حقوق الإنسان إلى تلك التي اقترحها رئيس فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعنى بالشيخوخة في عام 2016 على أنها مجالات تتطلب المزيد من الحماية لحقوق كبار السن³⁰.

بالإضافة إلى ذلك، أُجري تقييم لمدى مساهمة الاستراتيجيات الوطنية حين تنفيذها في أربعة أطر أخرى: الاستراتيجية العربية لكبار السن، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وأهداف التنمية المستدامة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ووضعت مجموعة من العناصر الأساسية، أو المؤشرات، لكل حق بناءً على معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والوثائق الاستشارية الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان، وحيثما أمكن، ووثائق الأمم المتحدة لفريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعنى بالشيخوخة (انظر الملحق 3). وجرت مراجعة لخطط العمل أو الأنشطة الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية لتقييم مدى معالجتها للحقوق المعنية وتوافقها مع معايير حقوق الإنسان.



3. مساهمة الاستراتيجيات الوطنية في تحقيق أطر دولية وإقليمية

لا تعمل الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة بمعزل عن غيرها. فهي بالمجمل تستند إلى أطر دولية أو إقليمية. يعلق هذا القسم على مساهمة الاستراتيجيات الوطنية التي تمت مراجعتها في الأطر الإقليمية والدولية المختارة.

النوع الاجتماعي

وتتضمن الإستراتيجية السورية إقامة ودعم مشاريع إنتاجية لكبار السن من كلا الجنسين. ويولي اهتمام خاص للنساء كبيرات السن اللائي يعلنن أسرهن. وتسترسل استراتيجية المملكة العربية السعودية إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بتأمين فرص عمل 'مناسبة' للنساء كبيرات السن، وحصولهن على القروض والتسهيلات الائتمانية، وبرامج محو الأمية ودعم أولئك اللائي يعتنين بأسرهن، بما في ذلك الجدات.

ولم تتطرق أي من الاستراتيجيات إلى الصحة الانجابية والجنسية والحقوق الانجابية للنساء كبيرات السن أو كبار السن. وتركز الإستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية على الصحة وتتصدى للاحتياجات الخاصة للنساء كبيرات السن. وتشمل وضع أهداف لتحسين صحة النساء كبيرات السن وتأخير شيخوختهن، واستهداف أمراض الشيخوخة التي تصيبهن مثل هشاشة العظام.

كما تهدف استراتيجية المملكة العربية السعودية أيضاً إلى تشجيع النساء كبيرات السن على المساهمة في شؤون مجتمعهن المحلي وتطوير مشاركتهن في عمليات صنع القرار بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهن. ومع ذلك، لا تتضمن أي من الاستراتيجيات تدابير لتمكين النساء كبيرات السن من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

المساواة المبنية على النوع الاجتماعي هي عنصر أساسي في أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستراتيجيات الوطنية بحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز مراعاة النوع الاجتماعي. ولا تولي خطط العمل إلا قليلاً من الاهتمام بالتجارب المختلفة للمرأة والرجل في المرحلة العمرية المتقدمة. كما لم تعالج أي من الاستراتيجيات أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي عبر مسار الحياة. ولا تتناول العنف وسوء المعاملة والإهمال الذي يتعرض له كبار السن من منظور النوع الاجتماعي. هناك القليل من التصنيف المبني على النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات، على الرغم من أن الاستراتيجية السورية تتطلب ذلك في جمع البيانات في السياقات الإنسانية.

لا تفعل الاستراتيجيات الوطنية الكثير لتحدي الأدوار النمطية المبنية على النوع الاجتماعي التي تحد من مشاركة النساء الكاملة في المجتمع. وقد تساهم الاستراتيجية الأردنية بإدانة مثل هذه الأدوار النمطية حيث تنص أهدافها على تعزيز المشاركة المراعية للنوع الاجتماعي لكبار السن في المجتمع من خلال التأكيد على دور النساء كبيرات السن في تلبية احتياجات أسرهن من خلال الأعمال اليدوية والمهن المنزلية والخياطة ورعاية أحفادهن.

3.1 أهداف التنمية المستدامة، 2015

لتمكين النساء كبيرات السن من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار، والحد من العنف، وسوء المعاملة، والإهمال. ولا تتبنى سياسات وبرامج تتناول حقوق النساء كبيرات السن.

• **هدف التنمية المستدامة الثامن:** توجد تدابير في الاستراتيجيات تتعلق بالتقاعد المرن وتشجيع كبار السن على مواصلة العمل، لكن الاستراتيجيات لا تتصدى للتمييز القائم على السن في التوظيف أو المواقف المتعلقة بالسن في مكان العمل أو الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تجعل أماكن العمل قابلة للوصول لكبار السن، وذلك بالرغم من أهمية جميع النقاط المذكورة لضمان العمل اللائق في سن الشيخوخة.

• **هدف التنمية المستدامة العاشر:** لا تعالج الاستراتيجيات الآثار السلبية لعدم المساواة والتمييز التي تتراكم على مر السنين، ولا سيما على النساء، والتي تتفاقم في سن الشيخوخة بسبب التفرقة العمرية والتمييز القائم على السن. إن معالجة التفرقة العمرية وإصلاح القوانين والممارسات التي تميز على أساس السن ضرورية للحد من أوجه عدم المساواة في مرحلة الشيخوخة.

• **هدف التنمية المستدامة الحادي عشر:** تشمل الاستراتيجيات تدابير للمساهمة في تحقيق هذا الهدف المتمثل في المدن والمجتمعات الدائمة القابلة للوصول، ومع ذلك، ينبغي أن تضمن الاستراتيجيات إشراك كبار السن في صنع القرار والتصميم الحضري، والقدرة على الصمود والتخطيط والاستجابة للكوارث.

كما هو الحال مع الاستراتيجية الإقليمية، هناك عناصر في كل من الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.³¹

• **هدف التنمية المستدامة الأول:** تتضمن كل استراتيجية، باستثناء استراتيجية المملكة العربية السعودية بشأن الصحة، تدابير للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، من شأنها أن تساهم في إنهاء الفقر بموجب الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا تسعى أي استراتيجية إلى إدخال خطط معاشات اجتماعية شاملة بمستوى كافٍ لتوفير أمن الدخل لجميع الأشخاص وهم يتقدمون في السن.

• **هدف التنمية المستدامة الثالث:** تساهم التدابير المتعلقة بالصحة في الاستراتيجيات في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، لكن لا تصل أي استراتيجية إلى حد توفير سلسلة متصلة شاملة بالكامل من الرعاية الصحية والاجتماعية المتكاملة لكبار السن كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

• **هدف التنمية المستدامة الرابع:** يتناول التعليم والتعلم مدى الحياة في الاستراتيجيات ولكنه يقتصر أحياناً على التدريب المهني أو محو الأمية ولا تتناول المهارات والقدرات الأخرى ولا الحق في الاستفادة من المعرفة والتعلم.

• **هدف التنمية المستدامة الخامس:** بالنسبة للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، هناك تركيز على النساء كبيرات السن في استراتيجية السعودية، إلا أنه لا تتصدى أي من الاستراتيجيات لأوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ضمن دورة الحياة، ولا تتضمن تدابير

3.2 برنامج العمل الذي تم تبنيه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 1994

قدّمت مراجعة عام 2018 لتنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 عدداً من التوصيات بشأن الشيخوخة، بما في ذلك دمج وتعميم الشيخوخة في عمليات التنمية الأوسع نطاقاً، واستراتيجيات الحد من الفقر وإنشاء قواعد بيانات حول التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية في المنطقة لإثراء السياسات والممارسات، وتعزيز بيئة موالية تمكّن وتقيّم وتستثمر في الخبرات الحياتية المتراكمة لكبار السن وقدراتهم. وفيما يتعلق بالصحة، دعت لتبني نهج دورة الحياة للوقاية من الأمراض ومكافحتها، واعتماد إطار للشيخوخة النشطة وتعزيز مواد التنقيف الصحي التي تُعلم الرعاية الذاتية وتدعم رسائل الوقاية الأولية. كما دعت إلى إدراج تخصص طب الشيخوخة في برامج التعليم في الجامعات وأمراض الشيخوخة ضمن "سلة الصحة". وشجعت على مراعاة احتياجات كبار السن في التصميم الحضري.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أوصت المراجعة بوضع نموذج لحقوق الإنسان يُناصر سياسات الشيخوخة وتنفيذها، والتي ينبغي أن تشمل الاعتراف بحقوق كبار السن في الأمن المالي والرعاية الصحية والاجتماعية والبيئات الآمنة، وإشراك المنظمات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك كبار السن أنفسهم. وأوصت بأنه ينبغي أن يعيش جميع كبار السن، ولا سيما النساء كبيرات السن، بكرامة وأمن، على نحو خالٍ من التمييز القائم على السن، وخالٍ من احتمال وقوع أي اعتداء أو عنف يستهدفهن. كما أوصت بدعم وتشجيع إنشاء جمعيات وشبكات لكبار السن.

كانت الرسالة الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية، نوفمبر 2018³³ هي الحاجة إلى ضمان حدوث تحول نموذجي في نهج القضايا السكانية، من نهج يركز على التحكم في النمو السكاني، إلى نهج قائم على الحقوق يكرس حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الاختيار لتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وتمكين كبار السن، وإشراكهم في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التنمية المستدامة. وأقر المؤتمر بأهمية الحاجة إلى بناء معرفة صانعي القرار الذين يضعون خطط التنمية المستدامة الوطنية والمحلية بقضايا السكان ومبادئ التنمية المستدامة واحتياجات كبار السن، وكيفية دمج هذه الاحتياجات في السياسات والخطط والموازنات.

كما أوصى المؤتمر بإجراء مراجعة نقدية للقيم والعادات الاجتماعية التي تديم القوالب النمطية الاجتماعية المتعلقة بكبار السن والتي تدعم الممارسات التي تحد من حقوقهم وتضعف من قدراتهم. وسلط الضوء على رعاية كبار السن ودعمهم كأولوية إقليمية وضرورة وضع سياسات وبرامج قائمة على الحقوق تأخذ في الاعتبار احتياجات كبار السن وتضمن استقلاليتهم، مثل نظم الحماية الاجتماعية والتقاعد والرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية، والحماية من العنف والإهمال والاعتداء الجسدي والنفسي.

أقرت المراجعة التي أجريت بعد 25 عاماً للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2019 بأن ' السياسات الشاملة يجب أن تدعم حقوق كبار السن والاستعداد للعالم آخذ في الشيخوخة'. أقر مؤتمر قمة نيروبي بأن البيانات الدولية المتعلقة بكبار السن محدودة وأن الدراسات التي تتناول تأثير الفقر والتمييز والعنف على كبار السن، ولا سيما على النساء كبيرات السن، ضئيلة جداً. وذكر أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البحث النوعي والكمي حول كبار السن، وأنه ينبغي تقييم مختلف خيارات الرعاية طويلة الأجل لتعلم الدروس الرئيسية.³² من شأن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذه المراجعة أن تساهم في تحقيق المبادئ التي يقوم عليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولكن كما يوضح الملخص أدناه، هناك فجوات كبيرة:

- **المبدأ 1 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية:** المبدأ الأول هو مبدأ عالمية حقوق الإنسان: يولد كل فرد حر ومتساو في الكرامة والحقوق. وبينما تتناول الاستراتيجيات الوطنية عناصر بعض حقوق كبار السن، بيد أنها لا تتناول بشكل كاف الحق في المساواة وعدم التمييز، ولا تتبع نهجاً شاملاً قائماً على الحقوق، ولا تتناول النطاق الكامل للحقوق التي يتمتع بها كبار السن.

- **المبدأ 2 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية:** تبذل الخطط جهوداً لضمان ' منح كبار السن الفرصة لتحقيق أقصى استفادة من إمكاناتهم ' بموجب المبدأ 2 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على سبيل المثال من خلال التدابير المتعلقة بالتعليم والتعلم مدى الحياة والوصول إلى العمل. ومع ذلك، فإن التأطير العام لحياة كبار السن داخل الأسرة وعدم الاهتمام بإشراكهم في الحياة العامة والسياسية يقتصر تأثير الاستراتيجيات لتحقيق ' الإمكانات الكاملة ' لكبار السن في مجالات محدودة من الحياة.

- **المبدأ 3 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية:** فيما يتعلق بالحق في التنمية، كما يوضح الجدول 2، يظهر كبار السن والتنمية على نحو جلي في معظم الاستراتيجيات. ومع ذلك، ينص المبدأ 3 على أن ' الإنسان هو الموضوع المركزي للتنمية'. لكي يصبح كبار السن ' الموضوع المركزي ' للتنمية، ينبغي إجراء المزيد من العمل لدعم استقلاليتهم في جميع جوانب الحياة، وحققهم في الاختيار والتحكم في الخدمات التي قد يحتاجون إليها، بدلاً من أن يكونوا هدفاً لسياسات مصممة بشكل يتيح للأخريين القيام بأشياء من أجلهم، أو اتخاذ قرارات نيابة عنهم.

- **المبدأ 4 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية:** فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي والإنصاف وتمكين المرأة، كما هو منصوص في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، يلزم التركيز بشكل أكبر على تمكين النساء كبيرات السن في جميع حقوقهن والقضاء على التمييز متعدد الجوانب القائم على السن والنوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الرجال والنساء يعانون من مشاكل الصحة الجنسية والإنجابية في سن الشيخوخة، ومع ذلك لم يتم التطرق إلى الصحة الجنسية والإنجابية لكبار السن من النساء والرجال في أي من الاستراتيجيات.

- **المبدأ 5 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية:** تستند الاستراتيجيات إلى المبدأ 5 لأنها تركز على التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

3.3 خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002

تتجلى مساهمة الاستراتيجيات الوطنية في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بشكل أكثر وضوحاً في مواءمة محاورها الخاصة مع خطة العمل، كما يوضح الجدول ٢

الجدول (2): ملخص حول مواءمة الاستراتيجية الوطنية مع توجهات خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ذات الأولوية.

خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة	التوجه الأول: كبار السن والتنمية	التوجه الثاني ذو الأولوية: النهوض بالصحة والرفاه في سن الشيخوخة	التوجه الثالث ذو الأولوية: كفاءة تهيئة بيئة تمكينية وداعمة
الاستراتيجية الوطنية المصرية	1. مساهمة المسنين في التنمية	2. توفير الرعاية الصحية والحفاظ على الصحة النفسية للمسنين	
الاستراتيجية الوطنية الأردنية	المحور الأول: مساهمة كبار السن في عملية التنمية	المحور الثاني: التقدم بالرعاية الصحية لكبار السن.	
الاستراتيجية الوطنية السعودية		الهدف 1: تقديم الدعم للإستراتيجية الوطنية لصحة المسنين. الهدف 2: تقديم خدمات صحية شاملة ومتكاملة عالية الجودة للمسنين الهدف 3: تأهيل الكوادر الصحية لتقديم خدمات الرعاية الصحية للمسنين الهدف 4: تقوية الشراكة بين المهتمين بصحة المسنين الهدف 5: توفير البيانات والمعلومات المحدثة لصانعي القرار ومقدمي الخدمة والمهتمين بصحة المسنين	الهدف 6: تنشيط وتفعيل دور المسنين في المجتمع الهدف 7: تعزيز النظرة الإيجابية للشيخوخة في المجتمع، والأسرة، والمسنين أنفسهم
الاستراتيجية الوطنية السورية	التوجه الأول: المشاركة في التنمية	التوجه الثاني: الرعاية الصحية والتوجه الرابع: الرعاية النفسية والاجتماعية التوجه السابع: رعاية المسنين في حالات الطوارئ والأزمات	التوجه الثالث: بيئة مادية داعمة التوجه الخامس: البحوث والدراسات العلمية وقواعد البيانات. التوجه السادس: التشريعات والقوانين
الاستراتيجية الوطنية التونسية		4. المسن والصحة 5. التغطية الاجتماعية	1. المسن والأسرة 2. المسن ومحيطه الاجتماعي 3. المسن والتضامن بين الأجيال
القانون الاتحادي دولة الإمارات العربية المتحدة	المادة 7- الخدمات الاجتماعية المادة 8 - الرعاية الصحية المادة 13- الإبلاغ بوقوع عنف أو إساءة		المادة 4 - الحق في الاستقلالية والخصوصية المادة 6 - الحق في البيئة المؤهلة والسكن والتعليم والعمل المادة 9- سرية المعلومات المادة 10- المعاملة التفضيلية المادة 12- وثيقة إثبات العمر المادة 14- التزامات أسر كبار المواطنين الإماراتيين المادة 15 - الأسرة البديلة المادة 16- خدمات مؤسسات كبار المواطنين المادة 17 - المعايير والتسهيلات

3.4 الاستراتيجية العربية الإقليمية للشيخوخة 2019-2029

عدد من الاستراتيجيات الوطنية التي استُعرضت، أن تدعم المحور الإقليمي الخامس بشأن الصور في وسائل الإعلام.

وتلتزم الاستراتيجية الإقليمية بتبني اتفاقية عربية لحقوق كبار السن تضمن حقوق كبار السن في حياة كريمة ومستقبل آمن وحمايتهم من كافة أشكال الإيذاء الجسدي والمعنوي. كما أظهرت هذه المراجعة المبنية على الحقوق التي أُجريت على استراتيجيات كبار السن الوطنية، إن الاهتمام يقتصر حالياً على حقوق كبار السن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا تتناول بشكل كامل كل جانب من جوانب هذه الحقوق. كما لا تولي اهتمام كافٍ بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحقوق الأساسية مثل الحق في المساواة وعدم التمييز، والاستقلالية، والوصول إلى العدالة.

يجب أن تضمن أي اتفاقية عربية مستقبلية بشأن حقوق كبار السن التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان لكبار السن إذا أرادت أن تتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية. ويجب أن تتماشى الاستراتيجيات الوطنية في كل دولة عبر المنطقة مع محاور الاستراتيجية الإقليمية، كما ينبغي أن تتجاوز ذلك لتشمل الحقوق المدنية والسياسية وكذلك جميع جوانب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

على الرغم من أن كل من الاستراتيجيات التي تمت مراجعتها طوّرت قبل اعتماد الاستراتيجية العربية الإقليمية للشيخوخة³⁴ [يشار إليها فيما بعد بالاستراتيجية الإقليمية]، إلا أن المواءمة بينها وبين الاستراتيجية الإقليمية يعني أن التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستراتيجية الإقليمية.

نحن نرى هذه المواءمة عبر محاور الاستراتيجية الإقليمية، على سبيل المثال، إنشاء نوادي نهائية ومراكز مجتمعية في الاستراتيجيات الوطنية من شأنه أن يساهم في المحور الأول المتعلق بوضع كبار السن وظروفهم الاجتماعية والمعيشية، وكذلك الالتزامات الوطنية لتحسين تصميم وإمكانية الوصول إلى المساكن والمواصلات والأماكن العامة. ومن شأن تدريب العاملين الصحيين وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية المتنقلة والمنزلية أن يساهم في المحور الثاني للاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالحالة الصحية لكبار السن. ومن شأن الأنشطة المتعلقة بالتعليم والتعلم مدى الحياة وسد الفجوة الرقمية الواردة في الاستراتيجيات الوطنية أن تساهم في المحور الإقليمي الثالث المتعلق بالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن. كما أن تركيز الاستراتيجية السورية على دعم كبار السن أثناء حالات الطوارئ والأزمات من شأنه أن يساهم في المحور الإقليمي الرابع لكبار السن في سياق الحرب والنزاع. ومن شأن الأنشطة المتعلقة بتعزيز الصور الإيجابية للشيخوخة وكبار السن الواردة في

الجدول (3): ملخص حول مواءمة محاور الخطط الوطنية والإقليمية

المحور الخامس: الإعلام في خدمة صورة كبار السن وقضاياهم	المحور الرابع: كبار السن في ظروف الصراعات واختلال الأمن	المحور الثالث: المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن	المحور الثاني: الأوضاع الصحية لكبار السن	المحور الأول: مكانة كبار السن وأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية	خطة عمل الاستراتيجية العربية لكبار السن
مُغطاة ضمن هدف تغيير الاتجاهات السلبية نحو الشيخوخة وإحلال اتجاهات ايجابية	1. مساهمة المسنين في التنمية	2. توفير الرعاية الصحية والحفاظ على الصحة النفسية للمسنين	3. تأمين بيئة مساعدة وداعمة للمسنين في معناها الأشمل	الاستراتيجية الوطنية المصرية	
تحت المحور الثالث: رفع الوعي المجتمعي لوقاية وحماية كبار السن من العنف من خلال المدارس والجامعات ووسائل الإعلام المختلفة ومنابر المساجد والندوات	المحور الأول: مساهمة كبار السن في عملية التنمية	المحور الثاني: التقدم بالرعاية الصحية لكبار السن	المحور الثالث: توفير البيئة المادية والرعاية الاجتماعية الداعمة لكبار السن	الاستراتيجية الوطنية الأردنية	

<p>الهدف 7: تعزيز النظرة الإيجابية للشيوخة في المجتمع، والأسرة، والمسنين أنفسهم</p>	<p>تحت الهدف 7: تلبية الاحتياجات الأساسية للمسنين المتأثرين بحالات النزاع المسلح أو الحرب أو الاحتلال أو الحصار.</p>	<p>الهدف 6: تنشيط وتفعيل دور المسنين في المجتمع</p>	<p>الهدف 1: تقديم الدعم للإستراتيجية الوطنية لصحة المسنين.</p> <p>الهدف 2: تقديم خدمات صحية شاملة ومتكاملة عالية الجودة للمسنين</p> <p>الهدف 3: تأهيل الكوادر الصحية لتقديم خدمات الرعاية الصحية للمسنين</p> <p>الهدف 4: تقوية الشراكة بين المهتمين بصحة المسنين</p> <p>الهدف 5: توفير البيانات والمعلومات المحدثة لصانعي القرار ومقدمي الخدمة والمهتمين بصحة المسنين</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية السعودية</p>	
<p>مُدْرَجَة تحت التوجهين الأول والرابع</p>	<p>التوجه السابع: رعاية المسنين في حالات الطوارئ والأزمات</p>	<p>التوجه الأول: المشاركة في التنمية</p>	<p>التوجه الثاني: الرعاية الصحية</p> <p>التوجه الرابع: الرعاية النفسية والاجتماعية</p>	<p>التوجه الثالث: بيئة مادية داعمة</p> <p>التوجه الخامس: البحوث والدراسات العلمية وقواعد البيانات.</p> <p>التوجه السادس: التشريعات والقوانين</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية السورية</p>
<p>مُدْرَجَة تحت 2. المسن ومحيطه الاجتماعي</p>	<p>2. المسن ومحيطه الاجتماعي</p>	<p>2. المسن ومحيطه الاجتماعي</p>	<p>4. المسن والصحة</p>	<p>1. المسن والأسرة</p> <p>2. المسن ومحيطه الاجتماعي</p> <p>3. المسن والتضامن بين الأجيال</p> <p>5. التغطية الاجتماعية</p>	<p>الاستراتيجية الوطنية التونسية</p>

المادة 4 - الحق في الاستقلالية والخصوصية المادة 6 - الحق في البيئة المؤهلة والسكن والتعليم والعمل المادة 7- الخدمات الاجتماعية المادة 9- سرية المعلومات المادة 10- المعاملة التفضيلية المادة 12- وثيقة إثبات العمر المادة 13- الإبلاغ بوقوع عنف أو إساءة المادة 14- التزامات أسر كبار المواطنين الإماراتيين المادة 15 - الأسرة البديلة المادة 16- خدمات مؤسسات كبار المواطنين المادة 17 - المعايير والتسهيلات	المادة 8- الرعاية الصحية	المادة 6 - الحق في البيئة المؤهلة والسكن والتعليم والعمل المادة 10 - المعاملة التفضيلية
---	--------------------------------	--



4. إعمال حقوق الإنسان

4.1 نهج قائم على الحقوق لتحقيق كرامة ورفاه كبار السن

في التقييم القائم على الحقوق، يكون السؤال الشامل الأول هو إلى أي مدى تتخذ الاستراتيجيات الوطنية نهجاً قائماً على الحقوق.

النهج القائم على الحقوق هو العمل بأسلوب قائم على حقوق الإنسان ويهدف إلى تحقيقها. إن النهج القائم على الحقوق لتحقيق كرامة كبار السن ورفاههم بكافة خلفياتهم المتنوعة يتعلق باستخدام مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الدولية لضمان إدراج حقوق كبار السن في قلب السياسات والممارسات. فيما يلي ثلاث مكونات جوهرية للنهج القائم على الحقوق:

1. الاعتراف بكبار السن كأصحاب حقوق والدولة كصاحبة المسؤولية عن تلك الحقوق
2. دعم كبار السن للمطالبة بحقوقهم
3. تحسين قدرة أصحاب المسؤولية على تلبية التزامات حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن

4.1.1 الاعتراف بكبار السن كأصحاب حقوق والدول كأصحاب مسؤولية

يشير مدى ضمان حقوق كبار السن في القانون إلى الاعتراف بهم كأصحاب حقوق والدولة كصاحبة المسؤولية. ويظهر العمل على تحسين ضمان حقوق كبار السن في القانون في الاستراتيجيات الوطنية ولكن لا يشمل النطاق الكامل لحقوقهم. وتتضمن الاستراتيجية المصرية، على سبيل المثال، وضع إطار تشريعي خاص بحقوق كبار السن وإدخال تشريعات تسهل عليهم التمتع بحقوقهم في الخدمات. ويعتبر تيسير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة لكبار السن من محاور الإستراتيجية الأردنية، لكنها تقتصر على تعزيز مساهمتهم في التنمية وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية وبيئة مادية داعمة لهم. وتتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية إصدار تشريعات تضمن حماية كبار السن، وتعتبرهم مواطنين ذوي أولوية، وتوفر لهم التسهيلات المناسبة، وتُجرّم إساءة معاملتهم على مستوى الأسرة والمجتمع. وتتضمن الاستراتيجية السورية توفير هيكل قانوني وتشريعي يدعم مشاركة كبار السن في التنمية، ويشمل الصحة والبيئة المادية والعنف وسوء المعاملة والإهمال والرعاية والدعم. ويكفل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة تمتع كبار السن بحقوقهم وحرّياتهم الأساسية التي يكفلها الدستور والتشريعات النافذة.

تُظهر مراجعة دساتير الدول الستة أن التمييز على أساس السن غير معترف به صراحة في أي فقرات تتناول المساواة أو عدم التمييز. وعندما يُعترف بصراحة بحقوق كبار السن، يعتبر سن الشيخوخة مرحلة يجب حمايتها كما هو الحال مع الطفولة والأمومة³⁵ و/أو مراعاة كبار السن كأشخاص يجب الاعتناء بهم وتلبية احتياجاتهم³⁶.

4.1.2 دعم كبار السن للمطالبة بحقوقهم

هناك عنصران أساسيان ضروريان للمطالبة بحقوقنا: فهم ما هي حقوقنا والآليات التي يمكن من خلالها المطالبة بها. في الاستراتيجيات الوطنية، تركز أنشطة التوعية على القيمة التي يُضيفها كبار السن للمجتمع وتعزيز المواقف الإيجابية تجاههم ولكنها لا تهدف إلى بناء فهم كبار السن لحقوق الإنسان الخاصة بهم. كما أن الاستراتيجيات ضعيفة بخصوص ضمان وصول كبار السن إلى آليات الشكاوى أو القضاء أو أنواع أخرى من الآليات التي يمكنهم من خلالها المطالبة بحقوقهم ومساءلة الدولة عن التزاماتها تجاه حقوق الإنسان الخاصة بهم. حيث يُذكرون في استراتيجية المملكة العربية السعودية على شكل مؤسسات قضائية أو اجتماعية متخصصة ضمن سياق حمايتهم، وليس تمكينهم من المطالبة بحقوقهم. وينص القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فقط على سرعة تلقي ومعالجة الشكاوى من كبار السن.

4.1.3 تحسين قدرة أصحاب المسؤولية على تلبية التزامات حقوق الإنسان المكلفين بها تجاه كبار السن

هناك تدابير ضمن الاستراتيجيات من شأنها تحسين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتشمل الالتزام بمراجعة التشريعات، على سبيل المثال، إجراء مراجعة دورية لتشريعات الضمان الاجتماعي لضمان دخل آمن يضمن لكبار السن حياة كريمة، والمراقبة المستمرة مثل تتبع التغييرات في مستويات المعيشة، وكلاهما وردا في الاستراتيجية الأردنية. مصر ملتزمة بوضع إطار قانوني بشأن حقوق كبار السن، والمملكة العربية السعودية بإصدار قوانين تضمن حماية كبار السن وسوريا بتوفير هيكل قانوني يدعم مشاركة كبار السن في التنمية المستدامة والحد الأدنى من الدخل والرعاية الصحية والحماية من العنف. كما يكفل القانون الأساسي لدولة الإمارات العربية المتحدة الحقوق الدستورية لكبار السن. وتم تناول موضوع تحسين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال تحسين تقديم الخدمات، مثل تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، في عدد من الاستراتيجيات.

عند بناء قدراتهم على تطوير وتقديم الخدمات الموضحة في الاستراتيجيات، تلتزم الاستراتيجية الوطنية المصرية بتشجيع مراكز البحث والجامعات على تضمين دراسات حول كبار السن في أبحاثهم، والأردن على البحث العلمي حول قضايا كبار السن في جميع المجالات وقواعد البيانات كأدوات لصنع القرار الحكومي، والمملكة العربية السعودية بتوفير البيانات والمعلومات الصحية الحديثة لصانعي القرار ومقدمي الخدمات والمهتمين بصحة كبار السن. وتلتزم الاستراتيجية الوطنية لسوريا بزيادة البحث وتحسين جودة البيانات والمعلومات الخاصة بكبار السن، وتلتزم تونس بإنشاء نظام موحد لجميع البيانات المتعلقة بصحة كبار السن، وينص

القانون الأساسي لدولة الإمارات العربية المتحدة على إنشاء قاعدة بيانات للانتهاكات المرتكبة بحق كبار السن والخدمات المقدمة لهم والبحوث ذات الصلة.

4.1.4 نهج قائم على حقوق الإنسان: توصيات عامة

بالرغم من أنّ هناك بعض عناصر النهج القائم على الحقوق في الاستراتيجيات، إلا أن هناك فجوات في نطاق الحقوق التي تغطيها. ولتتوافق مع معايير حقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق، ينبغي للاستراتيجيات الوطنية

- إدراج أحكام خاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وعدم قصر حياة كبار السن على المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- تضمين الحقوق في المساواة وعدم التمييز والاستقلالية والوصول إلى العدالة.
- ضمان معالجة النطاق الكامل لكل حق، على سبيل المثال، تضمين الحق في الوصول إلى الرعاية التلطيفية ضمن حقوق الرعاية الصحية أو الاجتماعية، والحق في الاستقلالية ضمن تقديم خدمات الرعاية والدعم.
- ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمان كبار السن من حقوقهم

4.2 حقوق كبار السن

باستخدام قائمة الحقوق التي حددها رئيس فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة، يبحث هذا القسم الأساس المعياري لكل حق، وكيفية تطور فهمنا لتطبيقه في سن الشيخوخة، ومدى إدراجه في الاستراتيجيات الوطنية، ونختتم بتوصيات حول كيفية تعزيز حماية كل حق في القوانين والسياسات والاستراتيجيات المستقبلية.

4.2.1 الحق في المساواة وعدم التمييز

الأساس المعياري للحق في المساواة وعدم التمييز

الحق في المساواة وعدم التمييز راسخ في القانون الدولي لحقوق الإنسان.³⁷ ومع ذلك، لم يُدرج السن صراحة كأساس محظور للتمييز في مواد عدم التمييز في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان باستثناء المعاهدة الخاصة بحقوق العمال المهاجرين.³⁸ ولم يُعترف بالتمييز على أساس السن صراحة في معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية، باستثناء ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والصكين المخصصين لحقوق كبار السن، واتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن³⁹ (يُشار إليها فيما يلي باتفاقية البلدان الأمريكية) والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا⁴⁰ (يُشار إليه فيما بعد بالبروتوكول الأفريقي). أدت هذه الفجوة في قانون حقوق الإنسان إلى حماية غير متسقة ضد التمييز القائم على السن على المستوى الوطني، وذلك عبر القانون الدستوري والوطني والفدرالي وقانون الولاية، والقيود على مجالات الحياة التي تنطبق عليها الحماية من التمييز القائم على السن ومجموعة من الاستثناءات التي يكون فيها هذا التمييز مشروعاً.⁴¹

على الرغم من ذلك، بناءً على المعايير الحالية والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁴² والمناقشات في فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة، يتضح أن هناك فهم أفضل لتطبيق الحق في المساواة وعدم التمييز لكبار السن. وتشمل عناصره الرئيسية حظر كافة أشكال التمييز القائم على السن، بما في ذلك التمييز المباشر وغير المباشر، عن طريق التصورات المتعلقة بالعمر، أو إلحاق الاتهام، أو التحريض، أو التشهير، أو الإيذاء، أو المضايقة، أو الحرمان من الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم. يجب حظر التمييز على أساس السن في كل مجال من مجالات الحياة، وليس فقط، على سبيل المثال، في التوظيف. ويجب حظر التمييز متعدد الجوانب، الذي يُبنى فيه التمييز على مزيج من خاصيتين أو أكثر مثل العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة. ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لمنع الظروف والمواقف التي تسبب أو تديم التمييز ضد كبار السن والحد منها والقضاء عليها، وينبغي توفير تدابير محددة ضرورية لتسريع أو تحقيق المساواة الفعلية لكبار السن وعدم اعتبارها تمييزاً. يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقوقهم في المساواة وعدم التمييز.

تعريف التمييز ضد كبار السن

يُفهم التمييز ضد كبار السن على أنه أي معاملة غير متساوية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل قائم بشكل مباشر أو غير مباشر على السن أو على أي سبب آخر، يكون غرضه أو تأثيره إعاقة أو إبطال الاعتراف ب/ أو التمتع ب/ أو ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على قدم المساواة مع الآخرين، في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي مجال آخر.

الحق في المساواة وعدم التمييز في الاستراتيجيات الوطنية

إن التمييز القائم على السن غير معترف به صراحة في أي من دساتير الدول الست. ويندرج في كل منها، باستثناء دستور المملكة العربية السعودية، بند عام حول المساواة ينطبق على الجميع، لكن السن غير مدرج كأساس للتمييز. ولذلك، ليس من المستغرب عدم إدراج ضمان المساواة وعدم التمييز ضد كبار السن في الاستراتيجيات الوطنية. كما لا يوجد اعتراف بأن كبار السن قد يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز القائم على السن في أي مجال من مجالات الحياة. علاوة على ذلك، لا توجد التزامات لإدراج هذا التمييز في القانون ولا توجد تدابير لضمان وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عندما يتعرضون للتمييز.

ومع أن التمييز القائم على السن والتفرقة العمرية غير معترف بهما في الاستراتيجيات الوطنية، إلا أنها جميعها تشمل تدابير لتعزيز التصور الإيجابي للشيخوخة أو كبار السن في المجتمع، أو تعزيز وضعهم في المجتمع أو بناء التضامن بين الأجيال. تركز التدابير لتحقيق ذلك على التعليم أو حملات التوعية الإعلامية.

الدولة تحت الضوء: المملكة العربية السعودية

لا يُعترف بالتمييز المتعدد الجوانب في أي من الاستراتيجيات الوطنية. وتُقدّم الاستراتيجية الوطنية السعودية لصحة كبار السن دمج قضايا النساء كبيرات السن في سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية من خلال جملة أمور منها مكافحة جميع أشكال التمييز المبني على الجنس في التشريعات والقوانين وفي تطبيقها. وتُعترف أيضاً بالحاجة إلى مُراعاة المتطلبات الخاصة للنساء كبيرات السن والوحدات.

لا يوجد اعتراف صريح بأنه ينبغي إدراج التدابير اللازمة لتسريع أو تحقيق المساواة الفعلية لكبار السن وعدم اعتبارها تمييزاً. ومع ذلك، أُدرجت أنواع مختلفة من المعاملة التفضيلية لكبار السن في الاستراتيجيات، على سبيل المثال، للعلاج في المستشفى في استراتيجية المملكة العربية السعودية، وفي مجموعة من الخدمات في قانون الإمارات العربية المتحدة بشأن الحقوق، بما في ذلك الحصول على السكن والخدمات الصحية والمساعدة والمنافع الاجتماعية، واستخدام الحدائق والمنتزهات والنقل. من منظور الحقوق، يجب أن تكون هذه التدابير المحددة مؤقتة إلى أن تتحقق المساواة الفعلية.

الجدول (4): مُلخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. بموجب القانون، تُحظر كل أشكال التمييز القائم على السن، سواء كان التمييز على أساس السن فقط أو على أسس ممنوعة أخرى (مثل التمييز مُتعدد الجوانب) وفي كل مجالات الحياة.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
2. لا تُميّز القوانين ووثائق السياسات على أساس السن فقط أو على أسس ممنوعة أخرى	لا	لا	لا	لا	لا	لا
3. تدابير لمنع أو الحد من أو القضاء على الظروف والمواقف التي تسبب أو تديم التمييز الموضوعي أو الفعلي ضد كبار السن	جزئي (يقتصر)	جزئي (يقتصر)	جزئي (يقتصر)	جزئي (يقتصر)	جزئي (يقتصر)	جزئي (يقتصر)
4. إدراج تدابير محددة ضرورية لتسريع أو تحقيق المساواة الفعلية لكبار السن وعدم اعتبارها تمييزاً.	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم
5. ضمان وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

- وينبغي أن تنطوي القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المستقبلية على تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد كبار السن. وهذا يتخطى تعزيز الصور الإيجابية والتصورات لكبار السن أو الشيخوخة ويتضمن إزالة أي عوائق تحول دون تمتعهم بحقوقهم، مثل سن التقاعد الإلزامي أو استخدام حدود السن القصوى للوصول إلى السلع والخدمات.
- لضمان خلو القوانين والسياسات والاستراتيجيات من التمييز ضد كبار السن ومن أثرها السلبي على حقوقهم، يجب على الدول تقييم أثر جميع قراراتها على كبار السن بناءً على واجبها في ضمان المساواة على أساس السن.
- ضمان تمتع كبار السن بحياة خالية من التمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين على نحو أفضل:
- يجب تعديل الدساتير لتشمل السن كأحد أسس التمييز. سيكون لهذا تأثير كبير على الاعتراف بالتمييز القائم على السن في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- وينبغي إدراج حظر التمييز ضد كبار السن، بما في ذلك التمييز متعدد الجوانب، في جميع مجالات الحياة في الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية المستقبلية.



Fedaa Qatatshah/HelpAge Jordan

4.2.2 الحق في الاستقلالية

الأساس المعياري للحق في الاستقلالية

إن الحق في المساواة أمام القانون والحق في الحياة الأسرية والحياة الخاصة أمران أساسيان للاستقلالية وهذا الحق راسخ بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.⁴⁴ ومع ذلك، لا يوجد معايير واضحة حول انطباق هذه الحقوق على كبار السن على المستوى الدولي. أما على المستوى الإقليمي، تؤكد اتفاقية البلدان الأمريكية على حق كبار السن في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، وتحديد خطط حياتهم⁴⁵، والتعبير عن موافقتهم الحرة والمستنيرة بشأن المسائل الصحية.⁴⁶ ويعترف كذلك البروتوكول الأفريقي بحق كبار السن باتخاذ قراراتهم الخاصة بهم.⁴⁷

وبناء على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁴⁸ والمناقشات في فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة⁴⁹ أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في الاستقلالية في سن الشيخوخة. وتشمل عناصره الأساسية تمتع كبار السن بالاستقلالية وحرية التصرف في جميع جوانب حياتهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين. لكبار السن الحق في التمتع بالأهلية القانونية، واتخاذ القرارات، وتحديد خطط حياتهم، وعيش حياة باستقلالية. ينبغي توفير الدعم لتمكين كبار السن من ممارسة حقهم في الاستقلالية، بما في ذلك دعم اتخاذ القرار. يمكن أن يشمل ذلك القدرة على تعيين شخص موثوق به أو أكثر لمساعدتهم على اتخاذ قرارات بناءً على تعليماتهم وإرادتهم وتفضيلاتهم أو عمل مستندات ملزمة قانوناً للتعبير عن إرادتهم وتفضيلاتهم مسبقاً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع كبار السن بإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الاستقلالية.

الحق في الاستقلالية في الاستراتيجيات الوطنية

لا يوجد اهتمام كبير بحق كبار السن في الاستقلالية والأهلية القانونية في الاستراتيجيات الوطنية. ففي الاستراتيجية الأردنية، على سبيل المثال، ضمن إطار هدف تعزيز وحماية حقوق كبار السن، تتوفر ضمانات لتوفير حياة كريمة لكبار السن. ومع ذلك، لم يُنظر إلى الاستقلالية كجزء من الحياة الكريمة، ولا توجد تدابير لضمان تمكن كبار السن من ممارسة استقلاليتهم في الأنشطة لتحقيق هذا الهدف. ولم تأخذ استراتيجيات سوريا ومصر في الاعتبار الاستقلالية لكبار السن.

وعندما تنص الاستراتيجيات على القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة لكبار السن، فإنها تقتصر على مجالات معينة من الحياة. على سبيل المثال، مع أن القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يضمن للإماراتيين كبار السن الحق في إدارة حياتهم باستقلالية تامة، إلا أنه يقصر ذلك على الاستقلالية في إدارة ممتلكاتهم وشؤونهم المالية وإقامتهم ورعايتهم الصحية. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية تتحدث عن تمكين النساء كبيرات السن من استخدام واختيار الخدمات الصحية بشكل فعال، إلا أنها حين تتناول مشاركتهم في عمليات صنع القرار، فإنها تقتصرها على القضايا التي تؤثر على حياتهم وليس على نطاق المجتمع أو الشؤون العامة الأوسع. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية التونسية توفير المزيد من الفرص لكبار السن للمشاركة في إدارة شؤون الأسرة واتخاذ القرارات الأسرية، ولكن ليس جوانب أخرى من حياتهم.

الدولة تحت الضوء: تونس

لا يوجد في الاستراتيجيات ما ينص على وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الاستقلالية. ومع ذلك، في الاستراتيجية التونسية، هناك إجراء لإنشاء مساحات في أقسام النهوض الاجتماعي لتقديم المصالحة والمشورة للمساعدة في حل النزاعات بين أفراد الأسرة.

الجدول (5): ملخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. تمتع كبار السن بالاستقلالية وحرية التصرف في جميع جوانب حياتهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين.	لا	لا	جزئي (للنساء كبيرات السن فقط)	لا	جزئي (يقتصر على جوانب محددة من الحياة العائلية)	جزئي (يقتصر على جوانب محددة من الحياة)
2. التمتع بالأهلية القانونية، لاتخاذ القرارات، وتحديد الخطط الحياتية، وعيش حياة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
3. الدعم لتمكين كبار السن من ممارسة حقهم في الاستقلالية وحرية التصرف، بما في ذلك دعم اتخاذ القرار.	لا	لا	نعم	لا	لا	لا
4. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	جزئي (يقتصر على الحياة العائلية)	لا

4.2.3 الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال

الأساس المعياري للحق في التحرر من العنف و سوء المعاملة والإهمال

الحق في التحرر من العنف منصوص عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك تلك المتعلقة بحظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.⁵⁰ على المستوى الإقليمي، تضمن اتفاقية البلدان الأمريكية⁵¹ والبروتوكول الأفريقي⁵² حماية كبار السن من العنف وسوء المعاملة والإهمال، ويحمي الميثاق العربي بشأن حقوق الإنسان كافة أفراد الأسرة من العنف.⁵³ وبناء على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁵⁴ والمناقشات في فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة⁵⁵ أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال في سن الشيخوخة. لكبار السن الحق في التحرر من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال، بما في ذلك العنف والاعتداء الجسدي والجنسي والمالي والعاطفي. ينطبق هذا الحق في كل من الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك داخل الأسرة، ويجب على الدول اتخاذ تدابير لمنع جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال لكبار السن في البيئتين العامة والخاصة.

التوصيات

حق كبار السن في الاستقلالية هو حق أساسي لحياة كريمة ويجب أن تنص عليه القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

- ينبغي أن تعترف الاستراتيجيات الوطنية بأن الاستقلالية الشخصية وحرية التصرف في جميع جوانب الحياة أمران محوريان لكرامة كبار السن.
- ينبغي اتخاذ تدابير، بما في ذلك الضمانات القانونية، لكفالة تمتع كبار السن بالأهلية القانونية، لاتخاذ القرارات، وتحديد الخطط الحياتية، وعيش حياة باستقلالية بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين.
- وينبغي اتخاذ تدابير محددة لتقديم الدعم في صنع القرار في جميع جوانب حياة كبار السن الذين يرغبون في ذلك.
- يجب أن يتمتع كبار السن بإمكانية الوصول إلى آليات توفر لهم سبل انتصاف وتعويض فعالة عند حرمانهم من حقهم في الاستقلالية.

تتضمن الاستراتيجيات الوطنية الأردنية والسعودية والسورية تدابير لمنع العنف وسوء المعاملة والإهمال لكنها لا تعترف بالسياقات العامة والخاصة للعنف. وتشمل جميعها حملات توعية عامة حول كيفية منع العنف وسوء المعاملة والإهمال لكبار السن، على سبيل المثال، في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والمساجد والندوات في الأردن. وتشمل التدابير الوقائية الأخرى زيادة وعي كبار السن وأولئك الذين هم على اتصال بكبار السن، مثل الأخصائيين الاجتماعيين ورجال الدين وقادة المجتمع والمستشارين النفسيين، حول العنف وسوء المعاملة والإهمال.

أما فيما يتعلق بالحصول على خدمات الدعم للضحايا والناجين وكبار السن المعرضين للخطر، تتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية إنشاء خط ساخن. وتتضمن الإستراتيجية السورية توفير المعلومات حول الخدمات وتحسين مهارات الإرشاد للاختصاصيين الاجتماعيين، والنفسيين، والمرشدين التربويين ورجال الدين والقيادات المجتمعية والمرشدين النفسيين والاجتماعيين. ويلزم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الدولة باتخاذ إجراءات حماية فورية لوقف أي عمل من أعمال العنف أو سوء المعاملة وتقديم المساعدة الكافية لكبار السن الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال العنف أو سوء المعاملة.

هناك استراتيجية واحدة فقط، وهي الاستراتيجية الأردنية، والتي تشير إلى قاعدة بيانات عن حالات العنف وسوء المعاملة والإهمال. كما أنها الاستراتيجية الوحيدة التي تذكر آلية تبليغ كبار السن عن العنف وسوء المعاملة والإهمال الواقع عليهم.

لكبار السن الحق في الوصول إلى مجموعة من خدمات الدعم للضحايا والناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف وسوء المعاملة والإهمال. ينبغي جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بجميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال وتصنيفها وتحليلها واستخدامها ونشرها على فترات منتظمة امتثالاً للمعايير والمبادئ الأخلاقية المقبولة دولياً في جمع الإحصاءات واستخدامها. يجب أن يصل كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال.

الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال في الاستراتيجيات الوطنية

يُعامل الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال بشكل غير متسق في الاستراتيجيات الوطنية. ولا تتناول هذا الحق كل من الاستراتيجيتين المصرية والتونسية. وخلافاً لذلك، دولة واحدة فقط، الإمارات العربية المتحدة، تتصدى لمختلف أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال التي قد يتعرض لها كبار السن.

الدولة تحت الضوء: الإمارات العربية المتحدة

في القانون الفيدرالي، عُرّف العنف على أنه أي إساءة لفظية متعمدة أو استخدام للقوة والجرائم أو أي معاملة مهينة مثل التمييز أو الإهمال أو الإساءة أو الابتزاز أو الإساءة النفسية. يشمل هذا التعريف الإساءة الجسدية والعاطفية والمالية والإهمال. علماً بأنه لم يُدرج الاعتداء الجنسي بشكل صريح ولكنه يقع تحت هذا التعريف. ومع ذلك، فإن الإساءة اللفظية واستخدام القوة يجب أن يكونا متعمدين، وهذا يمثل مشكلة لأنه لا يزال يسمح بارتكاب أي عنف تحت بند "غير متعمد".

الجدول (6): ملخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. كافة أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال في السياقات العامة والخاصة	لا	لا	لا	نعم	لا	جزئي (ليس كافة الأشكال)
2. تدابير لمنع كافة أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال ضد كبار السن في السياقات العامة والخاصة	لا	جزئي (يقتصر على رفع الوعي المجتمعي وتدريب الموظفين)	نعم	جزئي (يقتصر على التعليم والإعلام)	لا	لا
3. وصول كبار السن إلى مجموعة من خدمات الدعم للضحايا والناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف وسوء المعاملة والإهمال.	لا	لا	لا	جزئي (يقتصر على الإرشاد والمعلومات)	لا	نعم

لا	لا	لا	لا	نعم	لا	4. جمع المعلومات والبيانات الإحصائية المناسبة وتصنيفها وتحليلها واستخدامها ونشرها على مدار فترات منتظمة حول جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال مع أمثال كافة المعلومات المجموعة والبحوث للمعايير والمبادئ الأخلاقية المقبولة دولياً في جمع الإحصاءات واستخدامها.
لا	لا	لا	لا	جزئي (يقتصر على التبليغ)	لا	5. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

التوصيات

على الدول التأكد من اتباع النهج الشاملة لإعمال حق كبار السن في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال.

- على الدول الإقرار بالطبيعة الواسعة للعنف، وسوء المعاملة والإهمال التي يمكن أن يتعرض لها كبار السن، وينبغي أن تضع تدابير للتصدي لكافة أشكال العنف، سواء وقعت في السياقات العامة أو الخاصة.
- يعتبر رفع الوعي أو تدريب العامة وكبار السن وأولئك الذين هم على اتصال معهم تدابير وقائية مهمة، مع إكمال هذه الجهود بتدابير أخرى، تتضمن:

- تشريعات حول تحديد أشكال العنف، والتحقق، وإنصاف كبار السن، وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذها على نحو فعال.
- ينبغي أن تراعى السلطات المستقلة بكفاءة عمليات تقييم الاحتياجات، والأنظمة، والرقابة على كافة المنشآت، والبرامج المصممة لخدمة كبار السن على نحو فعال، بما في ذلك خدمات الرعاية والدعم، سواء قدمتها أطراف حكومية أو غير حكومية
- إجراء البحوث حول الأسباب متعددة الجوانب للعنف وسوء المعاملة والإهمال
- يجب تقديم مجموعة من خدمات الدعم المناسبة للضحايا والناجين والمعرضين للخطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل والخدمات القانونية، والوصول إلى المعلومات حول الدعم والخدمات.
- ينبغي جمع البيانات المتعلقة بجميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال وتصنيفها وتحليلها واستخدامها ونشرها على فترات منتظمة، وينبغي أن تمثل كافة المعلومات المجموعة والبحوث للمعايير والمبادئ الأخلاقية المقبولة دولياً في جمع الإحصاءات واستخدامها.
- يجب أن يصل كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة. وتتضمن:

- ضمان وصول كبار السن إلى الآليات التي يمكنهم من خلالها التبليغ عن العنف وسوء المعاملة والإهمال، والتي تحترم استقلاليتهم وخصوصيتهم
- التحقيق في الانتهاكات بشكل فعال وسريع وشامل ونزيه، وعند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين المزعومين عن هذه الانتهاكات وفقاً للقانون المحلي والدولي
- تزويد كبار السن الذين يدعون أنهم ضحايا للعنف وسوء المعاملة والإهمال بفرص متساوية وفعالة للوصول إلى العدالة، بغض النظر عن قد يكون في نهاية المطاف المسؤول عن الانتهاك
- ضمان وصول كبار السن في الوقت المناسب إلى الدعم، عند الضرورة، لاتخاذ قرارات مستقلة عندما يتعلق الأمر بالتبليغ عن أعمال العنف وسوء المعاملة والإهمال

- توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا والناجين، بما في ذلك التعويض. ينبغي أن تعكس ردود العدالة الجنائية والجرائم الجنائية وممارسات إصدار الأحكام الطبيعية المشددة للجرائم المرتكبة ضد كبار السن. ولا ينبغي أن تكون إجراءات النيابة العامة والتعويضات مقيدة بالسن.

4.2.4 الحق في الدعم والرعاية للعيش المستقل

الأساس المعياري للحق في الدعم والرعاية للعيش المستقل

يعد الحق في الرعاية والدعم للعيش المستقل عنصراً هاماً من عناصر الحق في الضمان الاجتماعي⁵⁶، وهو حق مكسب في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁵⁷. على المستوى الإقليمي، ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على حق كبار السن في الرعاية والدعم⁵⁸. وتنص اتفاقية البلدان الأمريكية على أن لكبار السن الحق في الحصول على نظام رعاية شامل لا يحمي عافيتهم فحسب، بل يحافظ أيضاً على استقلاليتهم وحريتهم في التصرف⁵⁹. ويرسخ البروتوكول الأفريقي أيضاً الحقوق المتعلقة بالرعاية والدعم⁶⁰ ويعترف كل من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية⁶¹ والميثاق الاجتماعي الأوروبي⁶² بحق كبار السن بالتمتع بحياة مستقلة.

بناءً على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁶³ والمناقشات التي تجري في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة⁶⁴ للأمم المتحدة، أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في الرعاية والدعم للعيش المستقل في سن الشيخوخة. لكبار السن الحق في الحصول على خدمات الرعاية والدعم المُكيّف لتتلاءم مع احتياجاتهم الفردية، والتي تعزز وتحمي عافيتهم، وتحفظ كرامتهم، واستقلاليتهم وحريتهم في التصرف وتمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع دون أي تمييز من أي شكل. وينبغي توفير خدمات الرعاية والدعم في كافة السياقات العامة والخاصة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الخدمات المقدمة في المنازل، والمجتمع، وبيوت الإيواء. لكبار السن الحق في الوصول إلى المعلومات حول كافة جوانب خدماتهم واحتياجاتهم من الرعاية والدعم بما يتماشى مع حقهم بالاستقلالية والاختيار والتحكم والمشاركة في خدمات الرعاية والدعم الخاصة بهم، ودعم ممارستهم لهذا الحق إذا اقتضت الحاجة. وينبغي أن تكون الرعاية التطبيقية الشاملة والتي لا تقتصر على التخفيف من الألم أو أي علاج أو سياق محدد جزءاً من خدمات الدعم والرعاية المتوفرة. ويجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الرعاية والدعم.



Fedaa Qataishah/HelpAge Jordan

الدولة تحت الضوء: الأردن

تتميز الإستراتيجية الأردنية بأنها تنص على جعل الأماكن التي يعيش فيها كبار السن سهلة الوصول إليها. وهذا يشمل تهيئة منازل كبار السن ودور الرعاية بما يتلاءم مع احتياجاتهم، وتحفيز القطاعين العام والخاص على إنشاء مجمعات سكنية صديقة لكبار السن وتقديم قروض سكنية بأسعار فائدة تفضيلية لبناء وشراء منازل صديقة لكبار السن.

لم تتناول الاستراتيجيات وصول كبار السن إلى المعلومات حول خدمات الرعاية والدعم المتوفرة لهم، ولم تتناول توفير الرعاية التلطيفية تحد بخدمات الرعاية والدعم. وهناك نقص عام في الإشارة إلى الاختيار والتحكم في خدمات الرعاية والدعم في الاستراتيجيات. وتنص الإستراتيجية السورية على مشاركة كبار السن في الإدارة والاستثمار في النوادي الاجتماعية والثقافية والترفيهية المخصصة لهم.

علماً بأنه لا تتضمن أي من الاستراتيجيات آليات يمكن من خلالها لكبار السن التماس الانتصاف والتعويض. ويتم التعامل مع الأمور التنظيمية والرقابية من خلال تدريب وتنظيم مقدمي الرعاية في المقام الأول. على سبيل المثال، تشمل الإستراتيجية المصرية مقدمي الرعاية الذين لديهم حد أدنى من التأهيل لضمان جودة الخدمة المقدمة، مع منح التراخيص وتجديدها بشكل دوري. وتتطلب الإستراتيجية الأردنية معايير للاعتماد وضبط الجودة لدور الرعاية، وتتطلب الاستراتيجية السورية وضع معايير وإجراءات لتنظيم عمل المؤسسات العاملة في هذا المجال. كما تتناول الاستراتيجية التونسية تدريب مقدمي الرعاية الذين يقدمون الرعاية المتخصصة والدعم في المنزل، والحاجة إلى قوانين ونصوص تنظيمية لتنظيم هذه المهنة.

الحق في الرعاية والدعم في الاستراتيجيات الوطنية

لا تحدد أي من الاستراتيجيات هدف الرعاية والدعم كهدف يُساعد على تمكين كبار السن من عيش حياة كريمة باستقلالية وحرية التصرف والمشاركة الكاملة في المجتمع. وتتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية مركبات للاستخدام الشخصي لكبار السن من ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من البقاء مستقلين، إلا أنه وبشكل عام، يركز النهج في الاستراتيجيات على توفير الاحتياجات اليومية أو المعيشية الأساسية لكبار السن، وليس على استقلاليتهم وحريتهم في التصرف ومشاركتهم الكاملة في المجتمع. وتركز الاستراتيجية السورية على الاحتياجات النفسية والاجتماعية كذلك.

فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية والدعم في البيئات التي يعيش فيها كبار السن، تركز الاستراتيجية المصرية على خدمات الرعاية والدعم لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم في المنزل من خلال خلق فرص عمل لمقدمي الرعاية لهم أو الرعاية البديلة أو أحد أنواع التبني داخل كنف الأسرة. وتتضمن الإستراتيجية الأردنية تقديم خدمات اجتماعية داخلية تمكن كبار السن من التقدم في السن في منازلهم وتشجع القطاع الخاص والمحسنين على تقديم خدمات الرعاية المنزلية. وتتضمن الاستراتيجية التونسية والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فرق رعاية متنقلة متعددة التخصصات لتقديم الرعاية والدعم في المنزل. وعلى مستوى المجتمع، وضعت النوادي النهارية كخدمة رعاية ودعم مجتمعية في الاستراتيجيات الأردنية والسورية والتونسية. كما إن تشجيع زيادة عدد دور الرعاية التي يديرها القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية هو جزء من الاستراتيجيتين الأردنية والسورية.

الجدول (7): مُلخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. خدمات الرعاية والدعم المُكيّفة لتتلاءم مع احتياجات كبار السن الفردية، والتي تعزز وتحمي رفاههم، وتحفظ كرامتهم، واستقلاليتهم وتمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع دون أي تمييز من أي شكل	لا	لا	لا	لا	لا	لا
2. خدمات الرعاية والدعم في كافة السياقات العامة والخاصة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الخدمات المقدمة في المنازل، والمجتمع، وبيوت الإيواء.	جزئي (يقتصر على كبار السن الذين يعيشون لوحدهم)	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
3. الوصول إلى المعلومات حول كافة جوانب احتياجات وخدمات الرعاية والدعم لكبار السن	لا	لا	لا	لا	لا	لا
4. الرعاية التلطيفية الشاملة والتي لا تقتصر على التخفيف من الألم أو أي علاج أو سياق محدد	لا	لا	لا	لا	لا	لا
5. الاختيار والتحكم والمشاركة في خدمات الرعاية والدعم الخاصة بهم، ودعم ممارسة هذا الحق	لا	لا	لا	لا	لا	لا
6. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

4.2.5 الحق في الصحة

الأساس المعياري للحق في الصحة

الحق في الصحة راسخ بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.⁶⁵ وعلى المستوى الإقليمي، ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على حق كل فرد من أفراد المجتمع في الصحة.⁶⁶ وتطبق اتفاقية البلدان الأمريكية الحق في الصحة على كبار السن، بما في ذلك وصول كبار السن إلى سجلاتهم الطبية الشخصية⁶⁷، وحقوقهم في إعطاء الموافقة الحرة والمستنيرة على المسائل الصحية.⁶⁸ كما يضمن البروتوكول الإفريقي حق كبار السن في الرعاية الصحية التي تلبى احتياجاتهم الخاصة.⁶⁹

بناءً على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁷⁰ والمناقشات التي تجري في الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بالشيخوخة للأمم المتحدة، أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في الصحة في سن الشيخوخة. ومن شأن أعمال هذا الحق لكبار السن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. لكبار السن الحق في الحصول على سلسلة متصلة من الخدمات الصحية الجسدية والعقلية والادراكية الملائمة والمتوفرة لهم والتي يمكن الوصول إليها والتي تقدم رعاية صحية أولية وثانوية وثالثية متكاملة مع الرعاية والدعم، أينما كانوا يعيشون. كما أن لديهم الحق في الحصول على الرعاية التلطيفية الشاملة، ويشمل ذلك الحصول على الأدوية الأساسية والأدوية الخاضعة للرقابة.

تماشياً مع معايير حقوق الإنسان، ينبغي أن تُسفر خدمات الرعاية والدعم عن أكثر من مجرد تمكين كبار السن من البقاء على قيد الحياة. فينبغي أن تمكنهم من عيش حياة كريمة باستقلالية كأعضاء كاملين في المجتمع.

- كما ينبغي تصميم خدمات الرعاية والدعم لتمكينهم من ذلك في أي مكان تقدم فيه.
- ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على ممارسة استقلاليتهم فيما يتعلق بخدمات الرعاية والدعم المقدمة لهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم. وينبغي توفير المعلومات عن الخدمات والدعم المقدم لهم إذا لزم الأمر، ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بخصوص مكان استخدام الخدمات ونوع الخدمات التي يستخدمونها والشخص الذي يقدمها.
- يجب أن تتكامل خدمات الرعاية والدعم مع الرعاية الصحية وأن تشمل الوصول إلى الرعاية التلطيفية الشاملة.
- إن سياسات زيادة عدد دور الرعاية لها أهمية خاصة نظراً إلى عدم وجود نص في الاستراتيجيات ينص على ممارسة كبار السن لحق الاستقلالية والاختيار والتحكم في خدمات الرعاية والدعم الخاصة بهم ومكان إقامتهم. ويواجه كبار السن خطراً كبيراً جراء إيوائهم في دور الرعاية، ويفضل النهج القائم على الحقوق تشجيع توفير خدمات الرعاية والدعم في المنزل وفي المجتمع والانتقال بعيداً عن الخدمات المقدمة في البيئات المؤسسية.
- وينبغي إتاحة الآليات لكبار السن حتى يتمكنوا من التماس الإنصاف، مع الدعم إذا لزم الأمر، عند حرمانهم من حقوقهم في هذا المجال.

وشملت استراتيجيات مصر والأردن وسوريا حملات توعية حول أنماط الحياة الصحية، بما في ذلك التغذية وممارسة الرياضة والوقاية من الأمراض المزمنة كإجراء وقائي. وفيما يتعلق بتوفير المعلومات التي تمكن كبار السن من اتخاذ قرارات بشأن الرعاية الصحية والوصول إلى الخدمات، تتضمن الإستراتيجية المصرية توفير المعلومات عن الخدمات الصحية من خلال مراكز المشورة المقدمة لكبار السن وعن طريق ملصقات أو كتيبات للمعلومات متوفرة داخل الوحدات الصحية. تتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية توعية كبار السن بأنواع الخدمات الصحية المتاحة وكيفية الاستفادة منها. وتتضمن الاستراتيجية السورية تعريف كبار السن وأسرههم ومن يتعامل معهم بأساليب الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية. وتنص الاستراتيجية التونسية على إعداد دليل لمساعدة كبار السن على مراقبة حالتهم الصحية والحفاظ على سلامتهم.

يجب أن يتمكن كبار السن من الوصول إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية الحاصلين على التدريب المناسب والملائم في مجال رعاية كبار السن والخرف والرعاية التلطيفية، والمعلومات الصحية وبشكل مناسب. وتماشياً مع حقهم في الاستقلالية، يجب أن يحصل كبار السن على الدعم لاتخاذ قرارات حرة ومستنيرة بشأن رعايتهم الصحية وأين يتم توفيرها، وسن الآليات القانونية وغيرها، بما في ذلك التعليمات المسبقة حول الرعاية الصحية، الرعاية التلطيفية والرعاية في آخر الحياة. يجب أن يكون التأمين الصحي متاحاً لكبار السن على قدم المساواة مع الآخرين ودون تمييز على أساس سنهم. يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الرعاية والدعم.

الحق في الصحة في الاستراتيجيات الوطنية

تغطي الاستراتيجيات جوانب مختلفة من الرعاية الصحية ولكنها لا تغطي الوصول إلى سلسلة شاملة من الرعاية الصحية والاجتماعية المتكاملة. الاستراتيجية التونسية هي الوحيدة التي دمجت بشكل جلي خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية. وينصب التركيز الرئيسي في الاستراتيجيات على الرعاية الصحية لكبار السن مع القليل من التمييز بين الرعاية الصحية الجسدية والعقلية والادراكية. وتركز الاستراتيجية المصرية على الرعاية الصحية الأولية كمصدر رئيسي للرعاية الصحية لكبار السن والخدمات الطبية المنزلية، على الرغم من أنها تشمل أيضاً إنشاء عيادات متخصصة ومستشفيات نهارية لكبار السن. الرعاية الصحية المقدمة في المنزل هي أيضاً إحدى مكونات الاستراتيجيات الأردنية والسعودية والتونسية.

الدولة تحت الضوء: سوريا

تعد مشاركة كبار السن في تصميم الخدمات التي يستخدمونها ضرورية لضمان ملائمة تلك الخدمات لهم. وتتضمن الاستراتيجية السورية مشاركة كبار السن، وإن كانت مقصورة على أصحاب المؤهلات والكفاءات والمهن المناسبة، في إعداد برامج وخدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية المتكاملة.

لم تتناول الاستراتيجيات الدعم في صنع القرار والموافقة المستنيرة، على الرغم من أن استراتيجية المملكة العربية السعودية تشمل تمكين كبار السن من استخدام واختيار الخدمات الصحية بشكل فعال. وأدرج الوصول إلى التأمين الصحي في الاستراتيجية المصرية وهو مجاني لكبار السن في الاستراتيجية الأردنية. في سوريا، يجب إشراك كبار السن في التأمين الصحي، مع إعطائهم خصومات مناسبة. يضمن القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لكبار السن الوصول إلى التأمين الطبي الذي يغطي أيضاً التمريض المنزلي والأجهزة المساعدة الضرورية. ولا تتناول أي من الاستراتيجيات التمييز القائم على السن في وثائق التأمين. علماً بأنه لا تتضمن أي من الاستراتيجيات آليات يمكن من خلالها لكبار السن التماس الانتصاف والتعويض إذا حرموا من حقهم في الصحة.

ووردت ميزات للرعاية الصحية ميسورة التكلفة في الاستراتيجيات، حيث أدرج الدعم المالي في استراتيجية مصر، واختبارات طبية مجانية في الأردن، وأسعار مجانية أو مخفضة للعلاج الصحي، والأدوية الأولية والأساسية، والأدوات السمعية والبصرية، وأطقم الأسنان، والأجهزة الطبية في المملكة العربية السعودية، والوصول إلى علاج مجاني أو منخفض التكلفة للبعض في تونس. يعد تدريب العاملين الصحيين في طب الشيخوخة وصحة كبار السن وتصميم دورات متخصصة في الجامعات مكوناً رئيسياً في الاستراتيجيات المصرية والأردنية والسعودية، على سبيل المثال يرد تدريب الأطباء والممرضات والزائرين الصحيين والاختصاصيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين في وحدات الصحة الأولية في مصر. علماً بأن الوصول إلى الرعاية التلطيفية لم يرد في أي استراتيجية.

الجدول (8): ملخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. توفير سلسلة متصلة من الخدمات الصحية الجسدية والعقلية والادراكية الملائمة والمتوفرة لكبار السن والتي يمكن الوصول إليها والتي تقدم رعاية صحية أولية وثانوية وثالثية متكاملة مع الرعاية والدعم، أينما كانوا يعيشون.	جزئي (لا تشمل دمج الرعاية الصحية والاجتماعية)	جزئي (لا تشمل دمج الرعاية الصحية والاجتماعية)	جزئي (لا تشمل دمج الرعاية الصحية والاجتماعية)	جزئي (لا تشمل دمج الرعاية الصحية والاجتماعية)	جزئي (لا تشمل دمج الرعاية الصحية والاجتماعية)	جزئي (لا تشمل دمج الرعاية الصحية والاجتماعية)
2. الرعاية التلطيفية الشاملة، بما في ذلك الحصول على الأدوية الأساسية والأدوية الخاضعة للرقابة.	لا	لا	لا	لا	لا	لا

3. العاملين في مجال الرعاية الصحية الحاصلين على التدريب المناسب والملائم في مجال رعاية كبار السن والخرف والرعاية التلطيفية.	جزئي (لم تذكر الخرف أو الرعاية التلطيفية)	جزئي (لم تذكر الخرف أو الرعاية التلطيفية)	جزئي (لم تذكر الخرف أو الرعاية التلطيفية)	جزئي (لم تذكر الخرف أو الرعاية التلطيفية)	جزئي (لم تذكر الخرف أو الرعاية التلطيفية)	لا
4. المعلومات الصحية بالشكل الملائم	نعم	نعم	نعم	جزئية (تقتصر على المعلومات عن الأسلوب الحياتي)	نعم	لا
5. الدعم لاتخاذ قرارات حرة ومستنيرة بشأن رعايتهم الصحية وأين يتم توفيرها، وسن الآليات القانونية وغيرها، بما في ذلك التعليمات المسبقة حول الرعاية الصحية، ويشمل ذلك رعاية نهاية الحياة.	لا	لا	لا	نعم	لا	لا
6. يجب أن يكون التأمين الصحي متاحاً لكبار السن على قدم المساواة مع الآخرين ودون تمييز على أساس سنهم.	لا	جزئي (لم تذكر عدم التمييز القائم على السن)	لا	جزئي (لم تذكر عدم التمييز القائم على السن)	جزئي (لم تذكر عدم التمييز القائم على السن)	لا
7. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

الانتصاف والتعويض عند حرمانهم من أي جانب من جوانب حقهم في الصحة.

4.2.6 الحق في الوصول إلى العدالة

الأساس المعياري للحق في الوصول إلى العدالة

الحق في الوصول إلى العدالة مكفول في أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والمتعلقة بالمساواة أمام القانون وكذلك الحق في الانتصاف الفعال، وعدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، والحق في محاكمة عادلة.⁷¹ أما على المستوى الإقليمي فإن هذا الحق مصون في الميثاق العربي لحقوق الإنسان⁷². إن حق كبار السن في الوصول إلى العدالة مصون في اتفاقية البلدان الأمريكية التي تؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قضائية في الوقت المناسب وتوفير التسهيلات الإجرائية⁷³ ويضمن البروتوكول الأفريقي الحق في المساعدة القانونية وتدريب أجهزة إنفاذ القانون على تفسير القوانين والسياسات لحماية حقوق كبار السن.⁷⁴ بناءً على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁷⁵ والمناقشات التي تجري في الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بالشيخوخة للأمم المتحدة، أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في الوصول إلى العدالة في سن الشيخوخة. ويجب أن يكون الوصول إلى العدالة متاحاً لكبار السن على قدم المساواة مع الآخرين ودون تمييز قائم على السن وفي كافة الإجراءات وفي منح التعويض عن الضرر. كما أن لديهم الحق في الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصولهم ومشاركتهم الفعالة في جميع جوانب الإجراءات القانونية والإدارية.

بينما تضمنت الاستراتيجيات الوطنية عدداً من المكونات الأساسية للحق في الصحة، إلا أنها كانت ناقصة في عدد من المجالات. وينبغي إدراج حق كبار السن في الصحة في استراتيجيات التغطية الصحية الشاملة.

- لضمان الكرامة وتجنب الألم والمعاناة في نهاية الحياة، يجب دمج الوصول إلى الرعاية التلطيفية في الاستراتيجيات الصحية. يجب أن تكون الرعاية التلطيفية شاملة وأن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تسكين الآلام أو أي علاج معين. يجب أن تكون متاحة في بيئة تتماشى مع احتياجات وإرادة وتفضيلات كبار السن، ويجب أن يتمتع كبار السن بالقدرة على الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات حول جميع جوانب خيارات العلاج الصحية والرعاية التلطيفية الخاصة بهم حتى يتمكنوا من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة حول الرعاية التلطيفية المقدمة لهم وأي مسائل صحية أخرى.
- يجب تقديم الدعم في صنع القرار حتى يتمكن كبار السن من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة وإدراجها في الاستراتيجيات. قد يشمل ذلك وجود شخص موثوق به يُساعد كبير السن في اتخاذ القرار، أو في الحصول على المعلومات المتوفرة بطريقة يسهل الوصول إليها، أو على تحديد نوع العلاج الذي يريده في المستقبل مسبقاً. لا ينبغي أبداً فرض الدعم في عملية صنع القرار على كبار السن، ويجب دائماً اتخاذ القرارات بناءً على إرادة الشخص كبير السن وتفضيلاته التي تتناسب مع أفضل مسوغاته.
- بصفتهم أصحاب حقوق، ينبغي تزويد كبار السن بالآليات التي يمكنهم من خلالها التماس سبل



© UNFPA Syria

الوصول إلى العدالة في الاستراتيجيات الوطنية

الوصول إلى العدالة هو حق من حقوق الإنسان في حد ذاته ويتقاطع مع كل حق آخر من حيث ضرورة ضمان الحقوق في إطار القانون والآليات المتاحة التي يمكن لأصحاب الحقوق من خلالها المطالبة بحقوقهم، والسعي إلى الانتصاف والتعويض عند حرمانهم منها. كما نوقش في القسم أعلاه النهج القائم على الحقوق، حيث اختلفت الاستراتيجيات الوطنية من حيث مدى ضمانها لحقوق كبار السن في إطار القانون، واحتوت على القليل من الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض. كما أن الاستراتيجيات تلتزم الصمت بشأن وصول كبار السن إلى العدالة. فقط الاستراتيجية السورية تتضمن إجراءً لاطلاع الأطراف المعنية على أحدث التشريعات والقوانين المتعلقة بكبار السن وتدريب القضاء.

قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعجيل في الإجراءات، وإتاحة الوصول إلى المرافق والخدمات القائمة، وتقديم دعم محدد. يحق لكبار السن الوصول إلى هيئات العدالة وخدمات الطوارئ والدعم ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة القانونية، على سبيل المثال عندما يكونون ضحايا جريمة أو يتعرضون للحرمان من حقوقهم، في أي مكان يعيشون فيه. ويجب أن تكون الإجراءات سريعة، وأن تكون سبل الانتصاف فعالة ومناسبة. يتمتع كبار السن أيضاً بالحق في الوصول إلى مسارات بديلة غير قضائية للعدالة، على سبيل المثال، مراكز العدالة المجتمعية الشاملة، أو الدعم شبه القانوني، أو إجراءات التظلم. ويجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الوصول إلى العدالة.

الجدول (9): ملخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول ومشاركة كبار السن بفعالية في جميع جوانب الإجراءات القانونية والإدارية	لا	لا	لا	لا	لا	لا

لا	لا	لا	لا	لا	لا	2. يحق لكبار السن الوصول إلى هيئات العدالة وخدمات الطوارئ والدعم ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة القانونية، على سبيل المثال عندما يكونون ضحايا جريمة أو يتعرضون للحرمان من حقوقهم، في أي مكان يعيشون فيه.
لا	لا	لا	لا	لا	لا	3. الوصول إلى مسارات بديلة غير قضائية للعدالة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	4. سبل الانتصاف السريعة والفعالة والمناسبة
لا	لا	لا	لا	لا	لا	5. التحرر من التمييز القائم على السن وفي كافة الإجراءات وفي منح التعويض عن الضرر.

التوصيات

يجب أن تتناول الدول حياة وحقوق كبار السن بشكل شامل. ويتضمن ذلك ضمان وصولهم إلى العدالة. ويجب أن تتضمن القوانين والسياسات والاستراتيجيات تدابير توفر الوصول إلى:

- الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول ومشاركة كبار السن بفعالية في جميع جوانب الإجراءات القانونية والإدارية. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعجيل في الإجراءات، وإتاحة الوصول إلى المرافق والخدمات القائمة، وتقديم دعم محدد.
- يحق لكبار السن الوصول إلى هيئات العدالة وخدمات الطوارئ والدعم ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة القانونية، على سبيل المثال عندما يكونون ضحايا جريمة أو يتعرضون للحرمان من حقوقهم، في أي مكان يعيشون فيه.
- الوصول إلى مسارات بديلة غير قضائية للعدالة، قد تشمل هذه المسارات، على سبيل المثال لا الحصر، مراكز العدالة المجتمعية الشاملة، أو الدعم شبه القانوني، أو إجراءات التظلم.
- سبل الانتصاف السريعة والفعالة والمناسبة
- التحرر من التمييز القائم على السن وفي كافة الإجراءات وفي منح التعويض عن الضرر.

4.2.7 الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

الأساس المعياري للحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي مكفول في القانون الدولي لحقوق الإنسان،⁷⁶ حيث يحمي الناس من انعدام أمن الدخل المرتبط بالعمل، والرعاية الصحية التي لا يمكن تحمل تكاليفها، والدعم غير الكافي من الأسر. على المستوى الإقليمي، يكفل الميثاق العربي لحقوق الإنسان حق كل مواطن في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية. إن حق كبار السن في الضمان الاجتماعي الذي يُمكّنهم من العيش بكرامة محمي بموجب اتفاقية البلدان الأمريكية.⁷⁷ ويلزم البروتوكول الأفريقي الدول بتوفير معاشات تقاعدية مناسبة لكبار السن.⁷⁸ وينص الميثاق الاجتماعي الأوروبي على حق كبار السن في الحماية الاجتماعية لتمكينهم من البقاء أعضاء كاملين في المجتمع، واختيار أسلوب حياتهم بحرية وعيش حياة مستقلة.⁷⁹ بناءً على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁸⁰ والمناقشات التي تجري في الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بالشيخوخة التابع للأمم المتحدة،⁸¹ أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في سن الشيخوخة.

لكبار السن الحق في عدم التعرض للتمييز عند الحصول على الحماية الاجتماعية وتدابير الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التمييز القائم على السن أو الجنس أو الإعاقة أو الهجرة أو اللجوء. ويجب أن توفر أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي تغطية شاملة، وأن تكون مناسبة ومقبولة لاحتياجات كبار السن وتفضيلاتهم، وأن يتم توفيرها بطريقة يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب في أي مكان يعيش فيه كبار السن. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ذات قيمة وكفاءة ونوعية عالية بما فيه الكفاية، ولفترة الحياة الكاملة، من أجل مستوى معيشي لائق وحتى يتمكن كبار السن من أن يعيشوا حياة باستقلالية وكرامة وبطريقة تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع. لكبار السن الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط الاستحقاق. كما أن لهم الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار، وإدارة وتنظيم تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي. ويجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية

تتباين الاستراتيجيات الوطنية من حيث مدى تلبيتها لحق كبار السن في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي. فبعضها محدود جداً في هذا المجال. توفر استراتيجية المملكة العربية السعودية الاحتياجات المعيشية للنساء لكبيرات السن غير النشيطات اقتصادياً. ويكفل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لكبار السن الوصول إلى التأمين الطبي الذي يغطي أيضاً التمريض المنزلي والأجهزة المساعدة الضرورية. تهدف الإستراتيجية الأردنية إلى مكافحة الفقر وسدّخل أي تعديلات ضرورية على أنظمة التقاعد لتكفل توفير دخل آمن لكبار السن في سن الشيخوخة، وإنشاء شبكة أمان اجتماعي، وتفعيل أدوات التكافل الاجتماعي الإسلامي (التكافل) مثل الزكاة والوقف لدعم كبار السن إجراء مراجعات دورية لمقدار المساعدة الوطنية التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية لكبار السن. تتضمن الإستراتيجية السورية أحكاماً للعمل على دمج جميع الفئات العاملة في قانون الضمان الاجتماعي والحد من الفقر بين كبار السن، على سبيل المثال تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية لمن هم غير نشطين اقتصادياً، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المساعدة والكشف عن الإهمال الذي يتعرض له بعض كبار السن والعمل على تخطيه.

من حيث التغطية الشاملة لأنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، لا تهدف الإستراتيجية التونسية إلى تحسينها فحسب، بل تسعى أيضاً إلى رفع السن القانونية للتقاعد وتقليل عدد الأشخاص الذين يتقاعدون مبكراً.

ومع ذلك، لم تتناول الاستراتيجيات الوطنية عناصر أخرى من هذا الحق. تونس وحدها هي التي تقوم بحملات توعية وتثقيف واسعة النطاق من أجل حث أولئك الذين يحق لهم قانوناً على الالتحاق بالضمان الاجتماعي. ينصب التركيز في الاستراتيجيات على الحد من الفقر بدلاً من توفير مستوى معيشي لائق حتى يتمكن كبار السن من عيش حياة يتمتعون فيها بالاستقلالية والكرامة وبشكل يمكنهم من المشاركة بشكل كامل في المجتمع. ولا توجد تدابير للتأكد من أن الخطط مناسبة ومقبولة لكبار السن، أو لإدراجهم في عمليات صنع القرار، أو لإدارة وتنظيم تلك الخطط.

الدولة تحت الضوء: تونس

يجب أن تكون الحماية الاجتماعية وتغطية الضمان الاجتماعي شاملة، وينبغي أن تكون الخطط متاحة لجميع كبار السن دون تمييز قائم على السن أو الجنس أو الإعاقة أو الهجرة أو اللجوء. تهدف الاستراتيجية التونسية إلى شمول جميع العمال من خلال تعميم التغطية الاجتماعية القانونية لتشمل الفلاحين والمزارعين الموسميّين والصيادين البحريين والعمال غير المأجورين والعمال ذوي الدخل المنخفض والعمالين المؤقتين في بعض المؤسسات العامة المشاركة في الصندوق الوطني للتقاعد والضمان الاجتماعي.

الجدول (10): مُلخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي التي تقدم تغطية شاملة	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
2. تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ذات قيمة وكمية ونوعية عالية بما فيه الكفاية، ولفترة الحياة الكاملة، من أجل مستوى معيشي لائق وحتى يتمكن كبار السن من أن يعيشوا حياة باستقلالية وكرامة وبطريقة تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.	جزئي (لم تحدد ماذا يغطي "الدخل المناسب")	لا	لا	لا	لا	لا
3. الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط الاستحقاق.	لا	لا	لا	لا	نعم	لا
4. عدم التمييز في الوصول إلى تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو الهجرة أو اللجوء.	لا	جزئي (يقتصر على شمول المغتربين الأردنيين)	جزئي (يقتصر على النساء كبيرات السن)	لا	لا	لا
5. تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي المناسبة والمقبولة لاحتياجات كبار السن وتفضيلاتهم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
6. توفير تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بطريقة يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب في أي مكان يعيش فيه كبار السن	لا	لا	لا	لا	لا	لا
7. مشاركة كبار السن في عمليات صنع القرار وإدارة وتنظيم تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي	لا	لا	لا	لا	لا	لا
8. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

بينما تضمنت الاستراتيجيات الوطنية عدداً من المكونات الأساسية للحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، إلا أنها كانت ناقصة في عدد من المجالات.

- ينبغي على الدول أن تتأكد من أن أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لديها تقدم تغطية شاملة، وتولي اهتماماً خاصاً بعدم التمييز في الوصول إلى هذه الأنظمة.
- كما ينبغي أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ذات قيمة وكمية ونوعية عالية بما فيه الكفاية، ولفترة الحياة الكاملة، من أجل مستوى معيشي لائق وحتى يتمكن كبار السن من أن يعيشوا حياة باستقلالية وكرامة وبطريقة تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.
- لكبار السن الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط الاستحقاق.
- ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على المشاركة في عمليات صنع القرار، وإدارة وتنظيم تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للتأكد من أنها مناسبة ومقبولة لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم.
- يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

وتطوير المهارات. ويجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في العمل.

الحق في العمل في الاستراتيجيات الوطنية

يكفل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لكبار السن الحق في الانخراط في أي عمل تطوعي يتماشى مع مصالحهم وقدراتهم والحصول على أية فرص عمل أو توظيف أو تدريب "مناسب".

ومع ذلك، لم يتم تعريف "مناسب"، حيث قد يحد التعريف من حق كبار السن في اختيار عملهم بحرية. يُقدّم بعض الدعم لكبار السن الذين يرغبون في مواصلة العمل. وتشجع الإستراتيجية المصرية العمل بدوام جزئي لكبار السن. تلتزم الإستراتيجية الوطنية الأردنية بمراجعة نظام التوظيف المرن في ضوء متطلبات كبار السن القادرين على العمل والراغبين فيه. وتهدف الاستراتيجية السورية إلى تقديم الدعم ورفع الكفاءات المهنية لكبار السن الراغبين في العمل. تتضمن الاستراتيجية التونسية تطوير أنظمة التقاعد لتمكين كبار السن من الاستمرار في العمل لمدة خمس سنوات ما داموا حاصلين على موافقة المؤسسات التي توظفهم.

الدولة تحت الضوء: سوريا

لا تتناول أي من الاستراتيجيات بشكل مباشر حظر سن التقاعد الإلزامي، لكن الاستراتيجية السورية تتضمن تنفيذ دراسة لتحديد سن تقاعد أمثل مرّن، مع مراعاة فوائد العمل على الصحة الجسدية والنفسية والعقلية لكبار السن.

وهناك إضاءات على التحضير للتقاعد في الإستراتيجية المصرية، على سبيل المثال، تُصدر النشرات والبرامج التوعوية لإعداد الشخص الذي سيتقاعد لفهم التغييرات التي ستحدث وكيفية التعامل معها.

فيما يتعلق بعدم التمييز في العمل، تعزز استراتيجية المملكة العربية السعودية وصول النساء كبيرات السن إلى العمل من خلال تسهيل القروض والتسهيلات الائتمانية لتمكينهن من العمل ومن خلال تأمين المساعدة المالية لمن يعملون في القطاع غير الرسمي. كما تركز الاستراتيجية السورية على النساء كبيرات السن من خلال إيلاء اهتمام خاص بالنساء كبيرات السن اللاتي يُعلن أسرهن عند إقامة مشاريع إنتاجية.

4.2.8 الحق في العمل

الأساس المعياري للحق في العمل

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في العمل، بما في ذلك الفرصة لكسب العيش من العمل الذي يتم اختياره بحرية، وتوفير ظروف العمل الآمنة والعادلة، والحصول على التدريب والأجر الكافي لمستوى معيشي لائق، والحق في عدم الحرمان من العمل بشكل غير عادل،⁸² ويُعرف العمل الذي يفرض هذه المعايير غالباً باسم "العمل اللائق". وفي الإقليم، كفل الميثاق العربي لحقوق الإنسان الحق في العمل.⁸³ كما أن حق كبار السن في العمل الكريم واللائق محمي في اتفاقية البلدان الأمريكية ويتضمن الانتقال التدريجي إلى أماكن عمل المتقاعدين التي تأخذ في الاعتبار احتياجات وخصائص كبار السن.⁸⁴ ويحمي البروتوكول الأفريقي أيضاً من التمييز في التوظيف.⁸⁵

بناءً على هذه المعايير والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁸⁶ والمناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة⁸⁷، هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في العمل في سن الشيخوخة. لكبار السن الحق في عدم التعرض للتمييز القائم على السن سواء لوحده أو بالاقتران مع أسس أخرى في جميع الأمور المتعلقة بالعمل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التوظيف، وظروف العمل، والتعويض، والحصول على التدريب، وحظر سن التقاعد الإلزامي. كما أن لديهم الحق في العمل عند تلقي معاش تقاعدي وفي الترتيبات التيسيرية المعقولة في مكان العمل. يجب أن تكون هناك ظروف عمل مرنة لأولئك الذين يتحملون مسؤوليات تقديم الرعاية.

وينبغي أن يتاح لكبار السن الوصول إلى خطط تقاعد مرنة أو تدريبية وأن يقرروا بأنفسهم متى وبأي سرعة وإلى أي مدى سينسحبون من القوى العاملة. كما ينبغي أن يتمتعوا بإمكانية الوصول إلى برامج التطوير الوظيفي، والتوجيه الفني والمهني، وخدمات التوظيف، وبرامج التطوير المهني

الجدول (11): مُلخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. عدم التعرض للتمييز على أساس السن وحده أو بالاقتران مع أسس أخرى في جميع الأمور المتعلقة بالتوظيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التعيين، وظروف العمل، وإعادة التأهيل، والحصول على التدريب، وحظر سن التقاعد الإلزامي	لا	لا	لا	لا	لا	جزئي (يقتصر على فرص العمل الكافية)
2. الحق في العمل عند تلقي معاش تقاعدي	لا	لا	لا	لا	لا	لا
3. الترتيبات التيسيرية المعقولة في مكان العمل	لا	لا	لا	لا	لا	لا
4. يجب أن تتوفر ظروف عمل مرنة لأولئك الذين يتحملون مسؤوليات تقديم الرعاية.	لا	جزئي (يقتصر على مراجعة نظام العمل المرن)	لا	لا	لا	لا
5. ينبغي أن يتاح لكبار السن أن يقرروا بأنفسهم متى وبأي وتيرة وإلى أي مدى سينسحبون من القوى العاملة.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
6. الوصول إلى خطط تقاعد مرنة أو تدريجية	لا	جزئي (يقتصر على مراجعة نظام العمل المرن)	لا	لا	جزئي (محدودة لمدة 5 سنوات)	لا
7. الوصول إلى برامج التطوير الوظيفي، والتوجيه الفني والمهني، وخدمات التوظيف، وبرامج التطوير المهني و تطوير المهارات.	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم
8. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

- تحتوي الاستراتيجيات على بعض التدابير لدعم كبار السن على مواصلة العمل، ولكن هناك المزيد الذي ينبغي الاضطلاع به لضمان حق كبار السن في العمل في سن الشيخوخة.
- ينبغي تجريم التمييز القائم على السن وحده أو بالاقتران مع أوجه أخرى وفي جميع الأمور المتعلقة بالتوظيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعيين، وظروف العمل، والتعويض، والحصول على التدريب، وحظر سن التقاعد الإلزامي. كما ينبغي معالجة التمييز متعدد الجوانب، على سبيل المثال ضد النساء كبيرات السن أو كبار السن من ذوي الإعاقة.
- ينبغي كفالة الحق في العمل عند تلقي معاش تقاعدي.
- ينبغي أن يقرر كبار السن بأنفسهم متى وبأي وتيرة وإلى أي مدى سينسحبون من القوى العاملة. ويمكن أن يدعم إعمال هذا الحق كل من ظروف العمل المرنة لمن يتحملون مسؤوليات تقديم الرعاية، أو الوصول إلى خطط تقاعد مرنة وتدريبية، وبرامج التطوير الوظيفي، والتوجيه الفني والمهني، وخدمات التوظيف، وبرامج التطوير المهني وتطوير المهارات، والترتيبات التيسيرية المعقولة لكبار السن في مكان العمل.
- يجب أن يحصل كبار السن على آليات تمكنهم من التماس سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في العمل.

4.2.9 الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة

الأساس المعياري للحق في التعليم والتعلم مدى الحياة

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في التعليم⁸⁸. تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن الغرض من التعليم هو 'التنمية الكاملة للإمكانات البشرية والشعور بالكرامة وتقدير الذات وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري'⁸⁹ وعلى المستوى الإقليمي، يضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الحق في تعليم كبار السن لكل مواطن⁹⁰ وتضمن اتفاقية البلدان الأمريكية لكبار السن حق كبار السن في المشاركة في البرامج التعليمية على جميع المستويات ومشاركة معارفهم وخبراتهم مع جميع الأجيال.⁹¹ ويلزم البروتوكول الأفريقي الدول بتوفير الفرص لكبار السن للوصول إلى التعليم واكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.⁹²

بناءً على هذه المعايير والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان⁹³ والمناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة⁹⁴، أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في العمل في سن الشيخوخة. لكبار السن الحق في الوصول إلى جميع أشكال التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات. وتشمل هذه الأشكال على سبيل المثال لا الحصر التعليم العالي، والتدريب المهني وإعادة التدريب، والتعليم الرقمي والقائم على التكنولوجيا الجديدة، وتعليم كبار السن، والتعليم الذاتي، والتعليم غير الرسمي، والترفيه، والمجتمعي، وبرامج التعلم مدى الحياة، ومحو الأمية القانونية، والتدريب على مهارات القراءة والكتابة والحساب والكفاءات التكنولوجية. ولكبار السن الحق في اكتساب واستخدام ونقل معارفهم ومهاراتهم دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين. كما أن لديهم الحق في الوصول المتساوي إلى فرص التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات المتاحة لعامة الناس وفرص التعلم الملائمة لمتطلباتهم الخاصة، بما في ذلك مدة الدراسة واحتياجات الاتصال والمهارات والدوافع والتفضيلات والهويات الثقافية والمتنوعة. وينبغي أن تكون فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات مدى الحياة ميسورة التكلفة وضمن قدراتهم المالية، ومتاحة في البيئات التي يمكن لكبار السن الوصول إليها مادياً، بما في ذلك في مجتمعاتهم وفي بيئات الدعم والرعاية. يجب توفير فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات التي تنسم بالجودة العالية مدى الحياة من قبل معلمين ومدربين مهرة. لكبار السن الحق في المشاركة كمدرسين ومشاركين للمعرفة، وفي تصميم وتطوير الشكل والمحتوى لبرامج التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات. ويجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في التعليم والتعلم مدى الحياة.

الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة في

الاستراتيجيات الوطنية

تحتوي الاستراتيجيات الوطنية على بعض الأحكام المتعلقة بالحق في التعليم والتعلم مدى الحياة. يكفل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في المشاركة في برامج التعليم المستمر وتعليم كبار السن. تهدف الإستراتيجية الأردنية إلى تعزيز المبادرات التي تدعم تعليم وتدريب كبار السن. وتتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية فرصاً للنساء كبيرات السن للحصول على حصص في محو الأمية ومتابعة مؤهلاتهن وتعليمهن من أجل تمكينهن.

وتنص كل من الاستراتيجيتين السورية والتونسية على هدف الحد من نسب الأمية. وتتضمن الاستراتيجيات الأردنية والسورية والتونسية تحسين المهارات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أو مهارات الإنترنت، وكما ورد أعلاه، يشمل عدد منها على التدريب المتصل بالتوظيف.

التعليم والتعلم مدى الحياة هما أكثر من مجرد تدريب مهني يُساعد في إدامة الإنتاج الاقتصادي. يتعلق الأمر أيضاً باكتساب المهارات الحياتية لإدارة التغييرات التي تحدثها الحياة والتكيف معها. وتتضمن الإستراتيجية المصرية إعداد كبار السن من العمال لحياتهم بعد العمل، والتغييرات التي سيحدثها التقاعد وكيفية التعامل معها. وتتضمن الاستراتيجية السورية توعية كبار السن بالتطورات التي تحدث لهم في هذه المرحلة لتقييم نطاق قدراتهم وكيفية تطويرها.

إن ضمان تكييف التعليم والتعلم مدى الحياة مع احتياجات ومصالح كبار السن أمر محوري لصون حقوقهم في هذا المجال. وتتضمن الاستراتيجية السورية تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية لكبار السن في المجالات التي تناسبهم وتتوافق مع احتياجاتهم. ومع ذلك، فهي لا تحدد ماهية هذه المجالات ولا توضح كيفية مشاركة كبار السن أنفسهم في تصميم وتقديم مثل هذا التدريب.

الدولة تحت الضوء: تونس

يتم إشراك كبار السن في إدارة وتنظيم جامعات الجيل الثالث لتأمين التدريب في المجالات التي يرغبون فيها. ومع ذلك، لا ينبغي أن يقتصر التعليم والتعلم مدى الحياة لدى كبار السن على البرامج المصممة لكبار السن فقط. إن الوصول إلى فرص التعليم المفتوحة لعامة الناس هو أيضاً حق. كما تتضمن الاستراتيجية التونسية إجراءً لتمكين كبار السن الذين يرغبون في التعلم والتدريب من متابعة تعليمهم في مؤسسات عامة أخرى.

الجدول (12): مُلخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. ل كبار السن الحق في اكتساب واستخدام ونقل معارفهم ومهاراتهم دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
2. كافة أشكال التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات. تشمل هذه الأشكال على سبيل المثال لا الحصر التعليم العالي، والتدريب المهني وإعادة التدريب، والتعليم الرقمي والقائم على التكنولوجيا الجديدة، وتعليم كبار السن، والتعليم الذاتي، والتعليم غير الرسمي، والترفيهي، والمجتمعي، وبرامج التعلم مدى الحياة، ومحو الأمية القانونية، والتدريب على مهارات القراءة والكتابة والحساب والكفاءات التكنولوجية.	جزئي (يقتصر على التحضير للتقاعد)	جزئي (يقتصر على المهارات الرقمية)	جزئي (يقتصر على محو الأمية والتعليم للنساء كبيرات السن)	جزئي (يقتصر على القراءة والكتابة، والمهارات المهنية، والاستعداد للتقاعد، والمهارات الرقمية، وحقوقهم)	جزئي (يقتصر على الأدوار العائلية، ومهارات محو الأمية، وجامعات الجيل الثالث)	جزئي (يقتصر على برامج التعليم المستمر وتعليم كبار السن)
3. الوصول المتساوي إلى فرص التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات المتاحة لعامة الناس	لا	لا	لا	لا	لا	لا
4. فرص التعلم الملائمة لمتطلبات كبار السن الخاصة، بما في ذلك مدة الدراسة واحتياجات الاتصال والمهارات والدوافع والتفضيلات والهويات الثقافية والمتنوعة.	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا
5. فرص التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات ميسورة التكلفة ومناسبة مالياً لهم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
6. فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات مدى الحياة ميسورة التكلفة وضمن قدراتهم المالية، ومتاحة في البيئات التي يمكن لكبار السن الوصول إليها مادياً، بما في ذلك في مجتمعاتهم وفي بيئات الدعم والرعاية.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
7. فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات التي تتسم بالجودة العالية مدى الحياة من قبل معلمين ومدربين مهرة.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
8. المشاركة كمدرسين ومشاركين للمعرفة، وفي تصميم وتطوير الشكل والمحتوى لبرامج التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات.	لا	لا	لا	لا	جزئي (تقتصر على التنظيم والإدارة)	لا
9. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

- يجب أن تكون جميع أشكال التعليم والتعلم مدى الحياة متاحة لكبار السن ولا ينبغي أن تقتصر على تلك التي يُفترض أنها 'مناسبة' أو 'ملائمة' لكبار السن.
- لا يقتصر الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة على اكتساب المعرفة والمهارات ولكن أيضاً على كيفية استخدامها ونقلها. ينبغي ضمان ودعم حق كبار السن في اكتساب واستخدام معارفهم ومهاراتهم دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين في الممارسة.

الحق في المشاركة في المجتمع في الاستراتيجيات الوطنية

يكفل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لكبار السن أن الدولة ستتخذ التدابير اللازمة لدمجهم في المجتمع. وتتضمن الاستراتيجية السورية تمكين كبار السن من المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والبيئية والعمل التطوعي. تنص الإستراتيجية المصرية على استخدام مراكز الشباب والأندية الرياضية في فترات الصباح وخلال العام الدراسي للخدمات الاجتماعية والترفيهية لكبار السن.

تشجع الاستراتيجية التونسية أنشطة التضامن بين الأجيال مثل عقد اتفاقيات شراكة مع المراكز الثقافية والشبابية لتسهيل مشاركة كبار السن في أنشطتها وفي إعداد وتنفيذ برامجها، مما يخلق المزيد من الفعاليات المتعلقة بالأعياد الوطنية والدينية، والمهرجانات الثقافية التي توفر الفرص للالتقاء والمشاركة بين الأجيال، وحث جمعيات المتقاعدين وكبار السن على تنويع برامجها وتحسين محتويات أنشطتها من أجل توفير الفرص لمشاركة الأجيال الأخرى.

وتناولت عدة استراتيجيات موضوع الوصول المادي من خلال النقل. وتتضمن الإستراتيجية المصرية تسهيل تنقل كبار السن حتى يتمكنوا من مواصلة دورهم في التنمية. ويلزم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الدولة بتوفير وسائل النقل المناسبة لكبار السن كما تفعل الاستراتيجية الأردنية. وتتضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية تدابير للنقل المجاني أو خصومات وتعريفات مخصصة لكبار السن، كما توفر مركبات للاستخدام الشخصي لكبار السن من ذوي الإعاقة لتمكينهم من الاستقلال. وتتضمن الإستراتيجية السورية تطوير النقل بما يتناسب مع احتياجات كبار السن.

وحتى الاستراتيجية التونسية شركات النقل العام في المدن على تخصيص مقاعد لكبار السن وتمكينهم من الصعود من الأبواب الأمامية.

وتناولت الاستراتيجيات كذلك موضوع الوصول من خلال تصميم الأماكن العامة. وتتضمن الإستراتيجية المصرية تصميم العديد من المرافق والخدمات العامة مثل الشوارع والأرصفة ومحطات المترو بطريقة تُسهل وصول كبار السن إليها. وتتضمن الإستراتيجية الأردنية تعديل المرافق العامة ودور العبادة وأماكن الترفيه وتصميم تقاطعات الطرق والمعابر وجسور المشاة بطريقة تُسهل وصول كبار السن إليها. وتلزم استراتيجية المملكة العربية السعودية جميع المرافق بمراعاة احتياجات وقدرات كبار السن عند تصميم المباني والمرافق الصحية. وتتضمن الاستراتيجية إنشاء مرافق ترفيهية عامة مصممة لخدمة مجتمع تتعايش فيه كافة الأجيال. ويتوفر في الاستراتيجية السورية تدابير لإعادة تصميم تقاطعات مرورية وجسور مُشاة، وتقديم الأجهزة المُساندة لكبار السن في المساحات العامة، والاستفادة من المناطق المهمشة وإعادة تأهيلها كمتنزهات أو مراكز مجتمعية لأنشطة كبار السن. تدعو الاستراتيجية التونسية إلى خلق مساحات لتتشارك في استخداماتها الأجيال المختلفة للأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية. كما تُشجع البلديات على إنشاء المزيد من الأماكن العامة والحدائق المجهزة بمقاعد ومرافق صحية لكبار السن.

- من أجل ضمان تكييف فرص التعلم مع الاحتياجات والتفضيلات المحددة، يحق لكبار السن المشاركة كمدرسين ومشاركين للمعرفة، في تصميم وتطوير الشكل والمحتوى للتعلم مدى الحياة، كما ينبغي أن تنص الاستراتيجيات على برامج التعليم وبناء المهارات.
- يجب أن تضمن الاستراتيجيات المساواة في الحصول على التعليم وفرص التعلم مدى الحياة المتاحة لعامة الناس وكذلك البرامج المخصصة فقط لكبار السن.
- ينبغي التصدي لموضوع الوصول، عبر التأكد من أن فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات مدى الحياة ميسورة التكلفة وضمن القدرات المالية لكبار السن، ومتاحة في البيئات التي يمكن لكبار السن الوصول إليها مادياً، بما في ذلك في مجتمعاتهم وفي بيئات الدعم والرعاية.
- يجب إيلاء الاهتمام لجودة التعليم وفرص التعلم مدى الحياة، والتي ينبغي أن يقدمها معلمين ومدربين مهرة.
- ينبغي أن يكون لدى كبار السن إمكانية للوصول إلى آليات التماس سبل الانتصاف والتعويض عندما يُحرمون من حقهم في التعليم والتعلم مدى الحياة.

4.2.10 الحق في المشاركة في المجتمع الأساس المعياري للحق في المشاركة في المجتمع

إن الحق في المشاركة في المجتمع كأعضاء كاملين وذلك في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.⁹⁵ وعلى المستوى الإقليمي، ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على حق كل فرد من أفراد المجتمع في المشاركة في الحياة السياسية والعامة⁹⁶ وفي الحياة الثقافية⁹⁷. وتكفل اتفاقية البلدان الأمريكية الحق في المشاركة والاندماج المجتمعي⁹⁸، للمشاركة في الحياة الثقافية والفنية للمجتمع⁹⁹ والمشاركة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين¹⁰⁰. ويكفل البروتوكول الأفريقي لكبار السن الحق في المشاركة النشطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبرامج الثقافية والترفيه والرياضة.¹⁰¹

بناءً على هذه المعايير، والوثائق الاستشارية لحقوق الإنسان¹⁰² والمناقشات التي تجري في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة للأمم المتحدة، أصبح هناك فهم أفضل لكيفية تطبيق الحق في المشاركة في المجتمع في سن الشيخوخة. يشمل الحق المشاركة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأنشطة السياسية والعامة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية. كما يشمل المشاركة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك الأسرة والمجتمع المحلي والوطني. لكبار السن الحق في المشاركة في المجتمع في كل مكان يعيشون فيه، بما في ذلك في منازلهم أو في أماكن الرعاية والدعم. لديهم الحق في عدم التعرض للتمييز القائم على السن أو على أي أساس آخر، وذلك عند الترشح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في الحياة السياسية أو العامة. ويجب على الدول اتخاذ تدابير لضمان الإدماج الرقمي لكبار السن. يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في المشاركة في المجتمع.



© UNFPA Syria

وترد في الاستراتيجية السورية هيئة وطنية لكبار السن، تعمل على تنسيق ودمج الجهود ومتابعة تنفيذ البرامج المتعلقة برعاية كبار السن، وهذه آليه مرنة للاستفادة من خبرات كبار السن كمستشارين، ومتطوعين، وذوي خبرة في الوكالات الحكومية والخاصة، وعقد اجتماعات تحاورية وورش عمل ثنائية يُعدها ويُشارك بها كبار السن. كما تتضمن الاستراتيجية السورية أيضاً إشراك كبار السن في إدارة النوادي الاجتماعية والثقافية والترفيهية المخصصة لهم. أما في الاستراتيجية التونسية، تم التصدي لمشاركة كبار السن في صنع القرار عبر دمج نسبة محددة من كبار السن في المجلس الأعلى لكبار السن على المستوى الوطني، والمجالس البلدية، ولجان الأحياء، وفي مجالس إدارة المؤسسات العامة.

وتهدف الاستراتيجية التونسية بصراحة للسماح لكبار السن بالانضمام إلى جمعية المعلومات وبأن يصبحوا على دراية بالتعامل مع الثقافة الرقمية، وكالاتيحييتين الأردنية والسورية أعلاه، تنص على تعزيز المهارات الرقمية لكبار السن.

الدولة تحت الضوء: الأردن

تتناول الإستراتيجية الأردنية أحد جوانب التمييز القائم على السن الذي يمكن أن يحد من مشاركة كبار السن في المجتمع من خلال شروط إصدار رخص القيادة لكبار السن وعدم ربط منح التراخيص بالسن

تم التأكيد على مشاركة النساء كبيرات السن في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مثل منظمات المجتمع المدني المشاركة في العمل التطوعي والنوادي الاجتماعية والثقافية في الاستراتيجية الأردنية. وتشجع استراتيجية المملكة العربية السعودية مساهمة النساء كبيرات السن في شؤون المجتمع المحلي، وتشمل الاستراتيجية السورية تعزيز مشاركة النساء كبيرات السن في البرامج والمشاريع التي تؤثر على حياتهن.

وتتناول الاستراتيجية الأردنية مشاركة كبار السن في اتخاذ القرارات عبر إنشاء مجلس استشاري يتألف من كبار السن وزيادة مشاركة كبار السن في هيئات اتخاذ القرارات، مع أن الاستراتيجية لم تُحدد هذه الهيئات وعلى أي مستوى مشاركة. وتنص الاستراتيجية السعودية على إنشاء منتديات لصحة كبار السن وتكون عضويتها مفتوحة لأي شخص تخطى عمر الستين.

الجدول (13): مُلخص للعناصر التي تم تناولها في خطط العمل والأنشطة الواردة في الاستراتيجيات الوطنية

العناصر	مصر	الأردن	المملكة العربية السعودية	سوريا	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1. المشاركة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأنشطة السياسية والعامّة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية.	نعم	جزئي (يقتصر على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع)	جزئي (يقتصر على المنتدى الصحي)	نعم	جزئي (يقتصر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)	نعم
2. المشاركة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني.	لا	جزئي (يقتصر على المستوى المجتمعي والوطني)	جزئي (يقتصر على النساء كبيرات السن على المستوى المجتمعي)	جزئي (يقتصر على المستوى المجتمعي والوطني)	نعم	جزئي (يقتصر على المجتمع)
3. المشاركة في المجتمع في كل مكان يعيش فيه كبار السن، بما في ذلك في منازلهم أو في أماكن الرعاية والدعم.	جزئي (يقتصر على إنشاء بيئات وصيديقين لكبار السن)	جزئي (يقتصر على إنشاء بيئات وصيديقين لكبار السن)	جزئي (يقتصر على إنشاء بيئات وصيديقين لكبار السن)	جزئي (يقتصر على إنشاء بيئات وصيديقين لكبار السن)	جزئي (يقتصر على إنشاء بيئات وصيديقين لكبار السن)	جزئي (يقتصر على إنشاء بيئات وصيديقين لكبار السن)
4. عدم التعرض للتمييز القائم على السن وحده أو مع أسس أخرى، وذلك عند الترشح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في الحياة السياسية أو العامة.	لا	لا	لا	لا	لا	لا
5. تدابير لضمان الإدماج الرقمي لكبار السن.	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا
6. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة	لا	لا	لا	لا	لا	لا

التوصيات

- تركز الاستراتيجيات على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن ومع ذلك، لم يرد إلا القليل فيها عن مشاركتهم في الحياة السياسية ما يتجاوز إشراكهم في بعض هيئات اتخاذ القرار.
- يحق لكبار السن المشاركة كأعضاء كاملين في المجتمع في كل جوانب الحياة.
- إن حق كبار السن في المشاركة الكاملة في المجتمع ينطبق على كافة البيئات التي يعيشون فيها وما يقتضيه دعمهم. ويجب أن تتجاوز خدمات الرعاية والدعم الأنشطة اليومية والمعيشية وأن تقدم الدعم الذي يُمكن أولئك الذين يحتاجون إلى الدعم من المشاركة كأعضاء كاملين في المجتمع في جميع جوانب الحياة وصنع القرار في أسرهم ومجتمعهم المحلي والمجتمع الأوسع. ويجب إتاحة خدمات الدعم لضمان توفيرها في أية بيئة يختار كبار السن والذين هم بحاجة لخدمات الدعم العيش فيها.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان المشاركة والدمج الرقمي لكبار السن.
- يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في المشاركة الكاملة في المجتمع.
- ينبغي على الدول ضمان ودعم حق كبار السن في المشاركة في الحياة السياسية والعامّة على قدم المساواة مع الآخرين. وهذا يشمل ضمان عدم التمييز القائم على السن وحده أو مع جوانب أخرى عند تأسيس الجمعيات أو الترشح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في أي جانب من جوانب الحياة السياسية أو العامة.
- ينبغي أن تتناول الاستراتيجيات مشاركة كبار السن الكاملة في الأنشطة وفي اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة.

5. النتائج

السن حالياً مجزأة ومشتتة في جميع موائق حقوق الإنسان الدولية القائمة، وهناك بنود محددة وبسيطة تشير إلى انطباقها على كبار السن. وتفشل استراتيجيات الشيخوخة الدولية والإقليمية في معالجة التمتع بجميع حقوق الإنسان في سن الشيخوخة على نحو كاف. في ظل هذه الظروف، من الصعب وضع استراتيجيات وطنية شاملة قائمة على الحقوق للشيخوخة.

وهناك تحدٍ إضافي يتمثل في أن الاتفاقية العربية لحقوق كبار السن والتي التزمت بها الاستراتيجية الإقليمية العربية ستكون محدودة أيضاً إذا تم سنها في ظل عدم وجود دليل دولي شامل. توضح هذه المراجعة مدى حاجة الاستراتيجيات الوطنية إلى مثل هذا الدليل، بحيث يكون على شكل اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق كبار السن. ستجمع الاتفاقية حقوق كبار السن في مكان واحد، وتوضح كيفية تطبيقها في السياق الفريد والخاص بكبار السن، وستطلق التغييرات اللازمة في التشريعات الوطنية والسياسات والاستراتيجيات لوضع القانون حيّز التنفيذ.

فقط عندما يتمتع كبار السن بنطاق حقوقهم الكاملة في كل بيئة وسياق يعيشون فيه، سينعمون بحياة كريمة ومستقلة كأعضاء كاملين العضوية في المجتمع. وتلعب الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن دوراً مهماً في هذا، ولكن فقط إذا كانت تتناول أيضاً النطاق الكامل وجميع عناصر حقوق كبار السن.

هناك الكثير من البنود الواردة في الاستراتيجيات التي إذا نُفذت بالكامل، من شأنها أن تعزز تمتع كبار السن بحقوقهم. فمثلاً، إذا هُيئت وسائل النقل العام والبيئات التي يعيش فيها كبار السن لتتنقلهم، ستساعدهم على إعمال حقهم في المشاركة الكاملة في المجتمع. كما أنّ الوصول إلى التدريب على محو الأمية وتعليم كبار السن وغير ذلك من فرص بناء المهارات، من شأنه إعمال حقهم في التعليم والتعلم مدى الحياة.

إلا أنه قد وجدت فجوات كبيرة في الاستراتيجيات كذلك. حيث تتناول الاستراتيجيات بعض عناصر الحقوق المنصوص عليها، ولكنها لا تتناولها بالكامل. مثلاً، الوصول إلى الرعاية التلطيفية غير مشمول في التدابير المتعلقة بالصحة. وينبغي إدراج تدابير لضمان قدرة كبار السن على ممارسة استقلاليتهم في خدمات الرعاية والدعم المقدمة لهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم. وفجوة كبيرة أخرى هي عدم توفر تدابير تضمن الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمان كبار السن من حقوقهم.

وفجوة أخرى هي نطاق الحقوق المنصوص عليها. حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، إلا أن الاستراتيجيات تركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا تولي اهتماماً يذكر بالحقوق المدنية والسياسية. ينصب هذا التركيز المحدود على فهم حياتنا في سن الشيخوخة على أنها تقتصر على المجالات الاجتماعية والثقافية مع بعض الانخراط في الأنشطة الاقتصادية، بدلا من استمرار حياتنا فيه كأفراد كاملين في المجتمع بجميع جوانبه، بما في ذلك الحياة المدنية والسياسية.

وفشلت الاستراتيجيات في معالجة المساواة وعدم التمييز في سن الشيخوخة، والاستقلالية لكبار السن ووصولهم إلى العدالة، وكلها أمور أساسية في الوصول إلى فهم قائم على الحقوق وتجسيد الكرامة في سن الشيخوخة، ويتمحور هذا الفهم حول تحديد كبار السن لحياتهم والتحكم فيها، واتخاذ قراراتهم الخاصة والعيش بشكل مستقل، مع الدعم إذا لزم الأمر، وحسب ما هو مهم بالنسبة لهم. هناك اهتمام محدود بالتمييز المتعدد الجوانب والمتراكم الذي يمكن أن تواجهه النساء كبيرات السن على أساس السن والنوع الاجتماعي.

ولم تتطرق إلا استراتيجيتان اثنتان من الاستراتيجيات الست إلى حقوق كبار السن في سياقات النزاع والسياسات الإنسانية.

ومن غير المفاجئ ربما وجود هذه الفجوات حيث لا يوجد دليل شامل متاح حول حقوق كبار السن يمكن لهذه الدول أن تستوحي استراتيجياتها منه. وبدلاً من ذلك، فإن حقوق كبار



© UNFPA GCC

الملحق 1: ملخص التوصيات

نهج قائم على حقوق الإنسان: توصيات عامة

بالرغم من أنَّ هناك بعض عناصر النهج القائم على الحقوق في الاستراتيجيات، إلا أن هناك فجوات في نطاق الحقوق التي تغطيها. ومن أجل أن تتماشى مع معايير حقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق ينبغي أن

- تنص الاستراتيجيات الوطنية على الحقوق المدنية والسياسية، وألا تقصر حياة كبار السن على المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وينبغي أن تنص على الحقوق في المساواة وعدم التمييز والاستقلالية والوصول إلى العدالة.
- ضمان معالجة النطاق الكامل لكل حق، على سبيل المثال، تضمين الحق في الوصول إلى الرعاية التلطيفية ضمن حقوق الرعاية الصحية أو الاجتماعية، والحق في الاستقلالية ضمن تقديم خدمات الرعاية والدعم.
- ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمان كبار السن من حقوقهم.

الحقوق في الاستراتيجيات الوطنية

1. الحق في المساواة وعدم التمييز

لضمان تمتع كبار السن بحياة أفضل، خالية من التمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين:

- يجب تعديل الدساتير لتشمل السن كأحد أسس التمييز. سيكون لهذا تأثير كبير على الاعتراف بالتمييز القائم على السن في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- وينبغي إدراج حظر التمييز ضد كبار السن، بما في ذلك التمييز متعدد الجوانب، في جميع مجالات الحياة في الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية المستقبلية.
- وينبغي أن تنطوي القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المستقبلية على تدابير للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد كبار السن. وهذا يتخطى تعزيز الصور الإيجابية والتصورات لكبار السن أو الشيخوخة ويتضمن إزالة أي عوائق تحول دون تمتعهم بحقوقهم، مثل سن التقاعد الإلزامي أو استخدام حدود السن القصوى للوصول إلى السلع والخدمات.
- لضمان خلو القوانين والسياسات والاستراتيجيات من التمييز ضد كبار السن ومن تأثيرها السلبي على حقوقهم، يجب على الدول تقييم أثر جميع قراراتها على كبار السن وذلك لأن من واجبها ضمان المساواة القائمة على السن.

2. الحق في الاستقلالية

حق كبار السن في الاستقلالية هو حق أساسي لحياة كريمة ويجب أن تنص عليه القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

- ينبغي أن تعترف الاستراتيجيات الوطنية بأن الاستقلالية وحرية التصرف في جميع جوانب الحياة أمران محوريان لكرامة كبار السن.
- وينبغي وضع تدابير وضمانات قانونية في الدول لضمان استمرار تمتع كبار السن بالأهلية القانونية، لاتخاذ القرارات، وتحديد الخطط الحياتية، وعيش حياة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين

- وينبغي اتخاذ تدابير محددة لتقديم الدعم في صنع القرار في جميع جوانب حياة كبار السن الذين يرغبون في ذلك.
- يجب أن يتمتع كبار السن بإمكانية الوصول إلى آليات توفر لهم سبل انتصاف وتعويض فعالة عند حرمانهم من حقوقهم في الاستقلالية.

3. الحق في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال

على الدول التأكد من اتباع النهج الشاملة لإعمال حق كبار السن في التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال.

- على الدول الإقرار بالطبيعة الواسعة للعنف، وسوء المعاملة والإهمال التي يمكن أن يتعرض لها كبار السن، وينبغي أن تضع تدابير للتصدي لكافة أشكال العنف، سواء وقعت في السياقات العامة أو الخاصة.
- يعتبر رفع الوعي أو تدريب العامة وكبار السن وأولئك الذين هم على اتصال معهم تدابير وقائية مهمة، مع إكمال هذه الجهود بتدابير أخرى. حيث تتضمن:

- تشريعات حول تحديد أشكال العنف، والتحقيق، وإنصاف كبار السن، وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذها على نحو فعال.
- ينبغي أن تراقب السلطات المستقلة بكفاءة عمليات تقييم الاحتياجات، والأنظمة، والرقابة على كافة المنشآت، والبرامج المصممة لخدمة كبار السن على نحو فعال، بما في ذلك خدمات الرعاية والدعم، سواء قدمتها أطراف حكومية أو غير حكومية
- إجراء البحوث حول الأسباب متعددة الجوانب للعنف وسوء المعاملة والإهمال
- يجب تقديم مجموعة من خدمات الدعم المناسبة للضحايا والناجين والمعرضين للخطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل والخدمات القانونية، والوصول إلى المعلومات حول الدعم والخدمات.
- ينبغي جمع البيانات المتعلقة بجميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال وتصنيفها وتحليلها واستخدامها ونشرها على فترات منتظمة، وينبغي أن تمثل كافة المعلومات المجموعة والبحوث للمعايير والمبادئ الأخلاقية المقبولة دولياً في جمع الإحصاءات واستخدامها.
- يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة. وتتضمن

- التحقيق في الانتهاكات بشكل فعال وسريع وشامل ونزيه، وعند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين المزعومين عن هذه الانتهاكات وفقاً للقانون المحلي والدولي.
- تزويد كبار السن الذين يدعون أنهم ضحايا للعنف وسوء المعاملة والإهمال بفرص متساوية وفعالة للوصول إلى العدالة، بغض النظر عن قد يكون في نهاية المطاف المسؤول عن الانتهاك
- ضمان وصول كبار السن في الوقت المناسب إلى الدعم، عند الضرورة، لاتخاذ قرارات مستقلة عند التبليغ عن أعمال العنف وسوء المعاملة والإهمال

- توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا والناجين، بما في ذلك التعويض. ينبغي أن تعكس ردود العدالة الجنائية والجرائم الجنائية وممارسات إصدار الأحكام الطبيعة المشددة للجرائم المرتكبة ضد كبار السن. لا ينبغي أن تكون إجراءات النيابة العامة والتعويضات مقيدة بالسن.

4. الحق في الدعم والرعاية للعيش المستقل

تماشياً مع معايير حقوق الإنسان، ينبغي أن تُسفر خدمات الرعاية والدعم عن أكثر من مجرد تمكين كبار السن من البقاء على قيد الحياة. فينبغي أن تمكنهم من عيش حياة كريمة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف كأعضاء كاملين في المجتمع.

- كما ينبغي تصميم خدمات الرعاية والدعم لتمكينهم من ذلك في أي مكان تقدم فيه.
- ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على ممارسة استقلاليتهم فيما يتعلق بخدمات الرعاية والدعم المقدمة لهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم. وينبغي توفير المعلومات عن الخدمات والدعم المقدم لهم إذا لزم الأمر، ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بخصوص بيئة استخدام الخدمات ونوع الخدمات التي يستخدمونها والشخص الذي يقدمها.
- يجب أن تتكامل خدمات الرعاية والدعم مع الرعاية الصحية وأن تشمل الوصول إلى الرعاية التلطيفية الشاملة.
- إن سياسات زيادة عدد دور الرعاية لها أهمية خاصة نظراً إلى عدم وجود نص في الاستراتيجيات ينص على ممارسة كبار السن لحق الاستقلالية والاختيار والتحكم في خدمات الرعاية والدعم الخاصة بهم ومكان إقامتهم. يواجه كبار السن خطراً كبيراً جراء إيوائهم في دور الرعاية، ويفضل النهج القائم على الحقوق تشجيع توفير خدمات الرعاية والدعم في المنزل وفي المجتمع والانتقال بعيداً عن الخدمات المقدمة في البيئات المؤسسية.
- وينبغي إتاحة الآليات لكبار السن حتى يتمكنوا من التماس الإنصاف، مع الدعم إذا لزم الأمر، عندما حرمانهم من حقوقهم في هذا المجال.

5. الحق في الصحة

بينما تضمنت الاستراتيجيات الوطنية عدداً من المكونات الأساسية للحق في الصحة، إلا أنها كانت ناقصة في عدد من المجالات. ينبغي إدراج حق كبار السن في الصحة في استراتيجيات التغطية الصحية الشاملة.

- لضمان الكرامة وتجنب الألم والمعاناة في نهاية الحياة، يجب دمج الوصول إلى الرعاية التلطيفية في الاستراتيجيات الصحية. يجب أن تكون الرعاية التلطيفية شاملة وأن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تسكين الآلام أو أي علاج معين. يجب أن تكون متاحة في بيئة تتماشى مع احتياجات وإرادة وتفضيلات كبار السن، ويجب أن يكون لدى كبار السن إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات حول جميع جوانب خيارات العلاج الصحية والرعاية التلطيفية الخاصة بهم حتى يتمكنوا من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة حول الرعاية التلطيفية المقدمة لهم وأي مسائل صحية أخرى.

- يجب تقديم الدعم في صنع القرار حتى يتمكن كبار السن من التعبير عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستمرة والمستنيرة وإدراجها في الاستراتيجيات. قد يشمل ذلك وجود شخص موثوق به يساعد كبير السن في اتخاذ القرار، أو في الحصول على المعلومات المتوفرة بطريقة يسهل الوصول إليها، أو في تحديد نوع العلاج الذي يريده في المستقبل مسبقاً. لا ينبغي أبداً فرض الدعم في عملية صنع القرار على كبار السن، ويجب دائماً اتخاذ القرارات بناءً على إرادة كبار السن وتفضيلاته التي تتناسب مع أفضل تفسير لها.
- بصفتهم أصحاب حقوق، ينبغي تزويد كبار السن بالآليات التي يمكنهم من خلالها التماس سبل الانتصاف والتعويض عند حرمانهم من أي جانب من جوانب حقهم في الصحة.

6. الحق في الوصول إلى العدالة

- يجب أن تتناول الدول حياة وحقوق كبار السن بشكل شامل. ويتضمن ذلك ضمان وصولهم إلى العدالة. يجب أن تتضمن القوانين والسياسات والاستراتيجيات تدابير توفر الوصول إلى:
 - الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول ومشاركة كبار السن بفعالية في جميع جوانب الإجراءات القانونية والإدارية. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعجيل في الإجراءات، وإتاحة الوصول إلى المرافق والخدمات القائمة، وتقديم دعم محدد.
 - يحق لكبار السن الوصول إلى هيئات العدالة وخدمات الطوارئ والدعم ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة القانونية، على سبيل المثال عندما يكونون ضحايا جريمة أو يتعرضون للحرمان من حقوقهم، في أي مكان يعيشون فيه.
 - الوصول إلى مسارات بديلة غير قضائية للعدالة قد تشمل هذه المسارات، على سبيل المثال لا الحصر، مراكز العدالة المجتمعية الشاملة، أو الدعم شبه القانوني، أو إجراءات التظلم.
 - سبل الانتصاف السريعة والفعالة والمناسبة
 - التحرر من التمييز القائم على السن وفي كافة الإجراءات وفي منح التعويض عن الضرر.

7. الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

- بينما تضمنت الاستراتيجيات الوطنية عدداً من المكونات الأساسية للحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، إلا أنها كانت ناقصة في عدد من المجالات.
 - ينبغي على الدول أن تتأكد من أن أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لديها تقدم تغطية شاملة، وتولي اهتماماً خاصاً بعدم التمييز في الوصول إلى هذه الأنظمة.
 - كما ينبغي أن تكون تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ذات قيمة وكمية ونوعية عالية بما فيه الكفاية، ولفترة الحياة الكاملة، من أجل مستوى معيشي لائق وحتى يتمكن كبار السن من أن يعيشوا حياة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف والكرامة وبطريقة تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.
 - لكبار السن الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط الاستحقاق.
 - ينبغي أن يكون كبار السن قادرين على المشاركة في عمليات صنع القرار، وإدارة وتنظيم تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للتأكد من أنها مناسبة ومقبولة لاحتياجات كبار السن وتفضيلاتهم.

- يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

8. الحق في العمل

- تحتوي الاستراتيجيات على بعض التدابير لدعم كبار السن في مواصلة العمل، ولكن هناك المزيد الذي ينبغي الاضطلاع به لضمان حق كبار السن في العمل في سن الشيخوخة.
- ينبغي تجريم التمييز القائم على السن وحده أو بالاقتران مع أسس أخرى وفي جميع الأمور المتعلقة بالتوظيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التوظيف، وظروف العمل، والتعويض، والحصول على التدريب، وحظر سن التقاعد الإلزامي. كما ينبغي معالجة التمييز متعدد الجوانب، على سبيل المثال ضد النساء كبيرات السن أو كبار السن من ذوي الإعاقة.
- كفالة الحق في العمل عند تلقي معاش تقاعدي.
- ينبغي أن يقرر كبار السن بأنفسهم متى وبأي وتيرة وإلى أي مدى سينسحبون من القوى العاملة. يجب أن تكون هناك ظروف عمل مرنة لأولئك الذين يتحملون مسؤوليات تقديم الرعاية. يجب أن يتمتعوا بإمكانية الوصول إلى برامج التطوير الوظيفي، والتوجيه الفني والمهني، وخدمات التوظيف، وبرامج التطوير المهني وتطوير المهارات.
- يجب أن يحصل كبار السن على آليات تمكنهم من التماس سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في العمل.

9. الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة

- بينما تتناول الاستراتيجيات بعض عناصر الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة، فإن المكونات الأساسية لهما مفقودة.
- لا يقتصر الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة على اكتساب المعرفة والمهارات ولكن أيضاً استخدامها ونقلها. ينبغي ضمان ودعم حق كبار السن في اكتساب واستخدام معارفهم ومهاراتهم دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين في الممارسة.
- يجب أن تكون جميع أشكال التعليم والتعلم مدى الحياة متاحة لكبار السن ولا ينبغي أن تقتصر على تلك التي يُفترض أنها 'مناسبة' أو 'ملائمة' لكبار السن.
- لضمان تكييف فرص التعلم مع الاحتياجات والتفضيلات المحددة، يحق لكبار السن المشاركة كمدرسين ومشاركين للمعرفة، في تصميم وتطوير الشكل والمحتوى لبرامج التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات.
- يجب أن تضمن الاستراتيجيات المساواة في الحصول على التعليم وفرص التعلم مدى الحياة المتاحة لعامة الناس وكذلك البرامج المخصصة فقط لكبار السن.

- ينبغي التصدي لموضوع الوصول، عبر التأكد من أن فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات مدى الحياة ميسورة التكلفة وضمن القدرات المالية لكبار السن، ومتاحة في البيئات التي يمكن لكبار السن الوصول إليها مادياً، بما في ذلك في مجتمعاتهم وفي بيئات الدعم والرعاية.
- يجب إيلاء الاهتمام لجودة التعليم وفرص التعلم مدى الحياة، والتي ينبغي أن يقدمها المعلمين والمدرسين المهرة.
- ينبغي أن يكون لدى كبار السن إمكانية الوصول إلى آليات التماس سبل الانتصاف والتعويض عندما يُحرمون من حقهم في التعليم والتعلم مدى الحياة.

10. الحق في المشاركة في المجتمع

- تركز الاستراتيجيات على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن. ومع ذلك، لم يرد إلا القليل فيها عن مشاركتهم في الحياة السياسية بما لا يتجاوز إشراكهم في بعض هيئات اتخاذ القرار. ولدى كبار السن الحق في المشاركة كأعضاء كاملين في المجتمع في كل جوانب الحياة.
- ينبغي على الدول ضمان ودعم حق كبار السن في المشاركة في الحياة السياسية والعامّة على قدم المساواة مع الآخرين. وهذا يشمل ضمان عدم التمييز القائم على السن وحده أو مع أسس أخرى عند تأسيس الجمعيات أو الترشح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في أي جانب من جوانب الحياة السياسية أو العامة.
- ينبغي أن تتناول الاستراتيجيات مشاركة كبار السن الكاملة في الأنشطة وفي اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة.
- إن حق كبار السن في المشاركة الكاملة في المجتمع ينطبق على كافة البيئات التي يعيشون فيها وما يقتضيه دعمهم. يجب أن تتجاوز خدمات الرعاية والدعم الأنشطة اليومية والمعيشية وأن تقدم الدعم الذي يُمكن أولئك الذين يحتاجون إلى الدعم من المشاركة كأعضاء كاملين في المجتمع في جميع جوانب الحياة وصنع القرار في أسرهم ومجتمعهم المحلي والمجتمع الأوسع. ويجب إتاحة خدمات الدعم لضمان توفيرها في أية بيئة يختار كبار السن والذين هم بحاجة لخدمات الدعم العيش فيها.
- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان المشاركة والدمج الرقمي لكبار السن.
- يجب أن يحصل كبار السن على سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقهم في المشاركة الكاملة في المجتمع.

الملحق 2: الوثائق التي تمت مراجعتها

مصر

- رعاية المسنين قومياً في مصر ، الاستراتيجية وخطة العمل حتى عام 2015، 2007 ، والترجمة غير الرسمية للأجزاء ذات الصلة التي أجراها المكتب الإقليمي لمنظمة HelpAge International لمنطقة أوراسيا/الشرق الأوسط، أغسطس 2020
- دستور جمهورية مصر العربية 2014 (ترجمة غير رسمية)

الأردن

- الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن 2018-2022، نحو مجتمع لكافة الأعمار، المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- دستور عام 1952 مع التعديلات حتى عام 2016، constituteproject.org
- الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025

المملكة العربية السعودية

- الإستراتيجية الوطنية لصحة المسنين في المملكة العربية السعودية 2010-2015، وزارة الصحة، والترجمة غير الرسمية للأجزاء ذات الصلة التي أجراها المكتب الإقليمي لمنظمة HelpAge International لمنطقة أوراسيا والشرق الأوسط، أغسطس 2020
- دستور المملكة العربية السعودية عام 1992 مع التعديلات حتى عام 2005، constituteproject.org

سوريا

- التوجهات العامة للاستراتيجية الوطنية لرعاية المسنين في الجمهورية العربية السورية 2014-2020، 2014، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، مديرية السكان، والترجمة غير الرسمية للأجزاء ذات الصلة التي أجراها المكتب الإقليمي لمنظمة HelpAge International لمنطقة أوراسيا والشرق الأوسط، أغسطس 2020
- دستور الجمهورية العربية السورية عام 2012 ، constituteproject.org

تونس

- الخطة العشرية للمسنين 2003-2012، 2004، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن
- دستور عام 2014 ، constituteproject.org

الإمارات العربية المتحدة

- قانون اتحادي رقم 9 لسنة 2019، بشأن حقوق كبار المواطنين https://lexmena.com/law/en_fed~2019-12-19_00009_2020-03-07/
- دستور عام 1971 مع التعديلات حتى عام 2009، constituteproject.org



الملحق 3: إطار المراجعة القائمة على الحقوق للاستراتيجيات الوطنية لكبار السن في بلدان مختارة في جامعة الدول العربية

اعتبارات شاملة: الضمانات القانونية وسبل الانتصاف الفعالة

يوجد اعتباران رئيسيان يتمثلان فيما إذا كانت الاستراتيجية الوطنية تسعى إلى ضمان أن حقوق كبار السن مكفولة بالكامل في إطار القانون وأن كبار السن يصلون إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة عند حرمانهم من حقوقهم.

العناصر الأساسية للحقوق التي يتم على أساسها تقييم الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن

ستستخدم العناصر الأساسية لكل حق لتقييم الاستراتيجيات. هذه العناصر الأساسية تعتمد على معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والوثائق الاستشارية الصادرة من هيئات حقوق الإنسان، وحيثما أمكن، ووثائق الأمم المتحدة لفريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة. تعرض الجداول أدناه العناصر وأسسها المعيارية.

1. المساواة وعدم التمييز

الحق المساواة وعدم التمييز

العناصر

1. بموجب القانون، تُحظر كل أشكال التمييز القائم على السن، سواء كان التمييز على أساس السن فقط أو على أسس ممنوعة أخرى (مثل التمييز متعدد الجوانب) وفي كل مجالات الحياة.

تعريف التمييز:

يُفهم التمييز ضد كبار السن على أنه أي معاملة غير متساوية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل قائم بشكل مباشر أو غير مباشر على السن أو على أي سبب آخر، يكون غرضه أو تأثيره إعاقة أو إبطال الاعتراف بـ، أو التمتع بـ، أو ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على قدم المساواة مع الآخرين، في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي مجال آخر.

تشمل أشكال التمييز القائم على السن التمييز المباشر وغير المباشر، عبر التصورات المتعلقة بالسن، أو إلحاق الاتهام، أو التحريض، أو التشهير، أو الإيذاء، أو المضايقة، أو الحرمان من الترتيبات التيسيرية المعقولة بناء على السن.¹⁰³

2. لا تُميّز القوانين ووثائق السياسات على أساس السن فقط أو على أسس ممنوعة أخرى

3. تدابير لمنع أو الحد من أو القضاء على الظروف والمواقف التي تسبب أو تديم التمييز الموضوعي أو الفعلي ضد كبار السن

4. إدراج تدابير محددة ضرورية لتسريع أو تحقيق المساواة الفعلية لكبار السن وعدم اعتبارها تمييزاً.

5. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 2،
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 2.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، المادة 2 والمادة 26
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 2
- اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 2
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 5
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990، المادة 7

الوثائق الاستشارية

- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20، عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة. 2 الفقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) E/C.12/GC/20، 2009

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2fGC%2f20&Lang=en

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكار السن، 2015، المادة 5
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 3
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادتين 11 و22

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا II، 2 (2014) CM / Rec. عدم التمييز

فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة

- ورقة تحليلية خلفية بشأن المساواة وعدم التمييز، الجلسة الثامنة، 2017
- ملخص رئيس الجلسة الثامنة لفريق العمل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، 2017
- وثيقة العمل المجمع 1، المحتوى المعياري بشأن حماية حقوق كبار السن في المساواة وعدم التمييز الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "أ" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة 2018،

[https://social.un.org/ageing-working-group/documents/ninth/2018_07_06_Compliation_Working_Doc_EqualityNonDiscrimination%20\(003\).pdf](https://social.un.org/ageing-working-group/documents/ninth/2018_07_06_Compliation_Working_Doc_EqualityNonDiscrimination%20(003).pdf)

2. الاستقلالية

الحق الاستقلالية

العناصر

1. تمتع كبار السن بالاستقلالية وحرية التصرف في جميع جوانب حياتهم بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين.
2. التمتع بالأهلية القانونية، لاتخاذ القرارات، وتحديد الخطط الحياتية، وعيش حياة ينعمون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف بما يتماشى مع إرادتهم وتفضيلاتهم وعلى قدم المساواة مع الآخرين
3. الدعم لتمكين كبار السن من ممارسة حقهم في الاستقلالية وحرية التصرف، بما في ذلك دعم اتخاذ القرار. مثلًا، القدرة على تعيين شخص موثوق به أو أكثر لمساعدتهم على اتخاذ قرارات بناءً على تعليماتهم وإرادتهم وتفضيلاتهم أو عمل مستندات ملزمة قانوناً للتعبير عن إرادتهم وتفضيلاتهم مسبقاً.
4. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 المادتين 6 و 12
- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966، المادة 16 والمادة 17
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 5.1، المادة 12، المادة 22.1 والمادة 23.1

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 7، والمادة 11
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 5
- ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، 2000، المادة 25
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي، المادة 23
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادتين 11 و 22

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا III، 2، (2014) CM / Rec. الاستقلالية والمشاركة

فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تحليل ونظرة عامة على الأسئلة الإرشادية حول الاستقلالية وحرية التصرف الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "ألف" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، 2018، https://social.un.org/ageing-working-group/documents/ninth/OEWGA9_Substantive_Report_Autonomy_Independence_OHCHR.pdf
- المدخلات الموضوعية على شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "الاستقلالية وحرية التصرف" و "الرعاية طويلة الأمد والرعاية التلطيفية"، 2019، A / AC.278 / 2019 / CRP.4، https://social.un.org/ageing-working-group/documents/tenth/A_AC.278_2019_CRP.4.pdf

3. التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال

التحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال

الحق

العناصر

1. كافة أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال في السياقات العامة والخاصة
2. تدابير لمنع كافة أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال ضد كبار السن في السياقات العامة والخاصة
3. وصول كبار السن إلى مجموعة من خدمات الدعم للضحايا والناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف وسوء المعاملة والإهمال.
4. جمع المعلومات والبيانات الإحصائية المناسبة وتصنيفها وتحليلها واستخدامها ونشرها على مدار فترات منتظمة حول جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال مع أمثال كافة المعلومات المجموعة والبحوث للمعايير والمبادئ الأخلاقية المقبولة دولياً في جمع الإحصاءات واستخدامها.
5. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 15، المادة 16.2

الوثائق الاستشارية

- التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن النساء كبيرات السن وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27، <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx>
- التوصية العامة رقم 35 للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة - الدورة السابعة والستون بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد المرأة، وتحديث التوصية العامة رقم 19، 2017، CEDAW/C/GC/35، <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx>

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 9، والمادة 10
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادتين 8 و 9
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة (2003)، المادة 22ب
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 33.2

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا IV، 2، (2014) CM / Rec . الحماية من العنف والإساءة
- ورقة تحليلية خلفية عن الإهمال والعنف وسوء المعاملة، 2017، https://social.un.org/ageing-working-group/documents/eighth/Background%20analytical%20papers/Analysis_Violence.pdf
- ملخص رئيس الجلسة الثامنة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة OEWG، 2017، <https://social.un.org/ageing-working-group/documents/eighth/ChairSummary.pdf>
- وثيقة العمل المجمع: المحتوى المعياري بشأن حماية حقوق كبار السن من العنف والإهمال وسوء المعاملة الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "أ" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، 2018، https://social.un.org/ageing-working-group/documents/ninth/2018_06_29_Compilation_Working_Doc_Violence-Neglect-Abuse_DESA.pdf

4. الدعم والرعاية للعيش المُستقل

الدعم والرعاية للعيش المُستقل

الحق

العناصر

1. خدمات الرعاية والدعم المُكيفة لتتلاءم مع احتياجات كبار السن الفردية، والتي تعزز وتحمي رفاههم، وتحفظ كرامتهم، واستقلاليتهم وتمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع دون أي تمييز من أي شكل
2. خدمات الرعاية والدعم في كافة السياقات العامة والخاصة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الخدمات المقدمة في المنازل، والمجتمع، وبيوت الإيواء
3. الوصول إلى المعلومات حول كافة جوانب احتياجات وخدمات الرعاية والدعم لكبار السن
4. الرعاية التلطيفية الشاملة والتي لا تقتصر على التخفيف من الألم أو أي علاج أو سياق محدد
5. الاختيار والتحكم والمشاركة في خدمات الرعاية والدعم الخاصة بهم، ودعم ممارسة هذا الحق
6. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 19
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، المادة 9.1

الوثائق الاستشارية

- التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن النساء كبيرات السن وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27
<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx>
- الخبير المستقل المعني بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، التقرير المواضيعي عن الاستقلالية ورعاية كبار السن، 2015، A/HRC/30/43
<https://www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/IE/Pages/Reports.aspx>
- التعليق العام رقم 19 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، 2008، E/C.12/GC/19
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11
- لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 5 (2017) بشأن العيش المستقل والإدماج في المجتمع، 2017 CRPD/C/GC/5
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=CRPD/C/GC/5&Lang=en

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 12
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، 2016، المادتين 10 و11
- ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، 2000، المادة 25
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي، 1996، المادة 23
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، مادة 33.2

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا VI، 2، CM / Rec (2014) الرعاية
- فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة UNDESA، تحليل ونظرة عامة على الأسئلة الإرشادية حول الرعاية طويلة الأمد والرعاية التلطيفية من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "ألف" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، 2018
https://social.un.org/ageing-working-group/documents/ninth/OEWGA9_Substantive_Report_LTC_Palliative-Care_DESA.pdf
- المدخلات الموضوعية على شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "الاستقلالية وحرية التصرف" و "الرعاية طويلة الأمد والرعاية التلطيفية"، 2019، A / AC.278 / 2019 / CRP.4
https://social.un.org/ageing-working-group/documents/tenth/A_AC.278_2019_CRP.4.pdf

1. توفير سلسلة متصلة من الخدمات الصحية الجسدية والعقلية والإدراكية الملائمة والمتوفرة لكبار السن والتي يمكن الوصول إليها والتي تقدم رعاية صحية أولية وثانوية وثالثية متكاملة مع الرعاية والدعم، أينما كانوا يعيشون.
2. الرعاية التلطيفية الشاملة، بما في ذلك الحصول على الأدوية الأساسية والأدوية الخاضعة للرقابة.
3. العاملين في مجال الرعاية الصحية الحاصلين على التدريب المناسب والملائم في مجال رعاية كبار السن والخرف والرعاية التلطيفية.
4. المعلومات الصحية بالشكل الملائم
5. الدعم لاتخاذ قرارات حرة ومستنيرة بشأن رعايتهم الصحية وأين يتم توفيرها، ووسن الآليات القانونية وغيرها، بما في ذلك التعليمات المسبقة حول الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية نهاية الحياة.
6. يجب أن يكون التأمين الصحي متاحاً لكبار السن على قدم المساواة مع الآخرين ودون تمييز على أساس سنهم.
7. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 25
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 12
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 12
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 25،

الوثائق الاستشارية

- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثقافية لكبار السن 1996
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCESCR%2fGEC%2f6429&Lang=en
- التعليق العام رقم 14 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، 2000، E/C.12/2000/4
- التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن النساء كبيرات السن وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27
<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx>
- الخبير المستقل المعني بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، التقرير المواضيعي عن الاستقلالية ورعاية كبار السن، 2015، A / HRC / 30/43
<https://www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/IE/Pages/Reports.aspx>
- دراسة مواضيعية عن أعمال حق كبار السن في الصحة من إعداد المقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، 2011 أناند غروفر، الفقرات 56 و57
A / HRC / 18/37,
https://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc_id=18920

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 19
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 15
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، مادة 39

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا 2 (2014) CM / Rec، الموافقة على الرعاية الطبية الفقرات 36-39 وفقرات الرعاية التلطيفية 44-50

فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة

العناصر

1. الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان وصول ومشاركة كبار السن بفعالية في جميع جوانب الإجراءات القانونية والإدارية
قد تشمل الترتيبات التيسيرية المقبولة على سبيل المثال لا الحصر التعجيل في الإجراءات، وإتاحة الوصول إلى المرافق والخدمات القائمة، وتقديم دعم محدد.
2. يحق لكبار السن الوصول إلى هيئات العدالة وخدمات الطوارئ والدعم ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة القانونية، على سبيل المثال عندما يكونون ضحايا جريمة أو يتعرضون للحرمان من حقوقهم، في أي مكان يعيشون فيه.
3. الوصول إلى مسارات بديلة غير قضائية للعدالة
قد تشمل هذه المسارات، على سبيل المثال لا الحصر، مراكز العدالة المجتمعية الشاملة، أو الدعم شبه القانوني، أو إجراءات التظلم.
4. سبل الانتصاف السريعة والفعالة والمناسبة
5. التحرر من التمييز القائم على السن وفي كافة الإجراءات وفي منح التعويض عن الضرر.

الأسس
المعيارية

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المواد 8 و9 و10 و11
- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966، المادة 14 والمادة 15
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 13،

الوثائق الاستشارية

- لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، المادة 14 الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، CCPR /C/GC/32، 2007
- التوصية العامة رقم 33 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن وصول النساء كبيرات السن إلى العدالة، CEDAW/C/GC/33، 2015
- لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 1، المادة 12: الاعتراف بهم على قدم المساواة أمام القانون، CRPD/C/GC/1، 2014

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 31
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 4
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المواد 12، و13، و14، و16، و18، و19

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا VII، 2(2014) CM/Rec
- فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة

7. الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

الحق	الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي
العناصر	1. أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي التي تقدم تغطية شاملة
	2. تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ذات قيمة وكمية ونوعية عالية بما فيه الكفاية، ولفترة الحياة الكاملة، من أجل مستوى معيشي لائق وحتى يتمكن كبار السن من أن يعيشوا حياة يتمتعون فيها بالاستقلالية وحرية التصرف والكرامة وبطريقة تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.
	3. الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأهلية وشروط الاستحقاق.
	4. عدم التمييز في الوصول إلى تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو الهجرة أو اللجوء.
	5. تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي المناسبة والمقبولة لاحتياجات كبار السن وتفضيلاتهم
	6. توفير تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بطريقة يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب في أي مكان يعيش فيه كبار السن
	7. مشاركة كبار السن في عمليات صنع القرار وإدارة وتنظيم تدابير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي
	8. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 22
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 9
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 11
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 28

الوثائق الاستشارية

- التعليق العام رقم 19 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، 2008، E/C.12/GC/19
- https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11
- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن 1996،
- https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11
- التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن النساء كبيرات السن وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27
- <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx>
- الخبر المستقل المعني بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، التقرير المواضيعي عن الاستقلالية ورعاية كبار السن، 2015، A/HRC/30/43
- <https://www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/IE/Pages/Reports.aspx>

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 17
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 7
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 36

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا V، 2014، CM/Rec (2014)2، الحماية الاجتماعية والتوظيف
- **فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة**
- مدخلات موضوعية في مجال التركيز "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية)" (A / AC.278 / 2019 / CRP.3) - وثيقة عمل مقدمة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، (OHCHR)، 2019
- https://social.un.org/ageing-working-group/documents/tenth/A_AC.278_2019_CRP.3.pdf
- المدخلات الموضوعية في شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية)". (A / AC.278 / 2020 / CRP.2) - وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، 2020
- https://social.un.org/ageing-working-group/documents/eleventh/A_AC.278_2020_CRP.2.pdf

1. عدم التعرض للتمييز على أساس السن وحده أو بالاقتران مع أسس أخرى في جميع الأمور المتعلقة بالتوظيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعيين، وظروف العمل، وإعادة التأهيل، والحصول على التدريب، وحظر سن التقاعد الإلزامي
2. الحق في العمل عند تلقي معاش تقاعدي
3. الترتيبات التيسيرية المعقولة في مكان العمل
4. يجب أن تكون هناك ظروف عمل مرنة لأولئك الذين يتحملون مسؤوليات تقديم الرعاية.
5. ينبغي أن يتاح لكبار السن أن يقرروا بأنفسهم متى وبأي وتيرة وإلى أي مدى سينسحبون من القوى العاملة.
6. الوصول إلى خطط تقاعد مرنة أو تدريجية
7. الوصول إلى برامج التطوير الوظيفي، والتوجيه الفني والمهني، وخدمات التوظيف، وبرامج التطوير المهني وتطوير المهارات.
8. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 23
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادتين 6 و7
- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966، المادة 8
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 11
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 27

الوثائق الاستشارية

- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثقافية لكبار السن 1996،
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11
- التعليق العام رقم 18 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في العمل، 2006، E/C.12/GC/18
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11
- التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن النساء كبيرات السن وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27
<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx>

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 18
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 6
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 34 والمادة 35

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا (2014)2، V، CM/Rec. الحماية الاجتماعية والتوظيف
- فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة
- المدخلات الموضوعية في مجال التركيز "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" (A / AC.278 / 2020 / CRP.3) - وثيقة عمل مقدمة من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) 2020
https://social.un.org/ageing-working-group/documents/eleventh/A_AC.278_2020_CRP.3.pdf

9. التعليم والتعلم مدى الحياة

التعليم والتعلم مدى الحياة

الحق

العناصر

1. لكبار السن الحق في اكتساب واستخدام ونقل معارفهم ومهاراتهم دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين.
2. كافة أشكال التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات. تشمل هذه الأشكال على سبيل المثال لا الحصر التعليم العالي، والتدريب المهني وإعادة التدريب، والتعليم الرقمي والقائم على التكنولوجيا الجديدة، وتعليم كبار السن، والتعليم الذاتي، والتعليم غير الرسمي، والترفيهي، والمجتمعي، وبرامج التعلم مدى الحياة، ومحو الأمية القانونية، والتدريب على مهارات القراءة والكتابة والحساب والكفاءات التكنولوجية.
3. الوصول المتساوي إلى فرص التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات المتاحة لعامة الناس
4. فرص التعلم الملائمة لمتطلبات كبار السن الخاصة، بما في ذلك مدة الدراسة واحتياجات الاتصال والمهارات والدوافع والتفضيلات والهويات الثقافية والمتنوعة .
5. فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات مدى الحياة والتي تكون ميسورة التكلفة وضمن قدراتهم المالية
6. فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات مدى الحياة متاحة في البيئات التي يمكن لكبار السن الوصول إليها مادياً، بما في ذلك في مجتمعاتهم وفي بيئات الدعم والرعاية.
7. فرص التعلم والتعليم وبناء المهارات التي تتسم بالجودة العالية مدى الحياة من قبل المعلمين والمدرسين المهرة.
8. المشاركة كمدرسين ومشاركين للمعرفة، وفي تصميم وتطوير الشكل والمحتوى لبرامج التعلم مدى الحياة والتعليم وبناء المهارات.
9. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 26
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 13
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 10
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 24

الوثائق الاستشارية

- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثقافية لكبار السن 1996،
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015، المادة 20
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، 2016، المادة 16
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، مادة 41.6

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا 2 (2014) CM / Rec، الفقرتان 10 و 54

فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة

- المدخلات الموضوعية في مجال التركيز "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" (A / AC.278 / 2019 / CRP.2) - وثيقة عمل مقدمة من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)، 2019
https://social.un.org/ageing-working-group/documents/tenth/A_AC.278_2019_CRP.2.pdf
- المدخلات الموضوعية في شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك أراضيات الحماية الاجتماعية)". (A / AC.278 / 2020 / CRP.2) - وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، 2020
https://social.un.org/ageing-working-group/documents/eleveth/A_AC.278_2020_CRP.2.pdf

الحق المشاركة في المجتمع

المؤشرات

1. المشاركة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأنشطة السياسية والعامّة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية.
2. المشاركة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك على مستوى الأسرة والمجتمع والوطني.
3. المشاركة في المجتمع في كل مكان يعيش فيه كبير السن، بما في ذلك في منزله أو في مكان الرعاية والدعم.
4. عدم التعرض للتمييز القائم على السن وحده أو مع أسس أخرى، وذلك عند الترشح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في الحياة السياسية أو العامة.
5. تدابير لضمان الإدماج الرقمي لكبار السن.
6. وصول كبار السن إلى سبل الانتصاف والتعويض الفعالة

الأسس المعيارية

القانون الدولي لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، 1948 ، المادتين 21 و27
- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966 ، المادة 25
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979 ، المادة 7
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006 ، المادتين 29 و30،

الوثائق الاستشارية

- لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 7 (1996) CCPR/C/21/Rev.1/Add.7 (57) 25
- https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2fC%2f21%2fRev.1%2fAdd.7&Lang=en

القانون الإقليمي لحقوق الإنسان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، 2015 ، المادتين 8 و 27
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا ، 2016 ، المادة 17
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي، المادة 4
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004 ، المادتين 24 و42

الوثائق الاستشارية

- توصية مجلس أوروبا III ، 2 (2014) CM / Rec . الاستقلالية والمشاركة
- فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة

1. موجز سياسة الأمم المتحدة، تأثير الكوفيد-19 على كبار السن، 1 أيار/مايو 2020، الصفحة 16
2. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: أدوار الحكومات، والمجتمع، والأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (UNFPA)، 2018
3. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: أدوار الحكومات، والمجتمع، والأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (UNFPA)، 2018
4. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: أدوار الحكومات، والمجتمع، والأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (UNFPA)، 2018
5. صندوق الأمم المتحدة للسكان، فئة كبار السن في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات، المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية بالشراكة مع جامعة الدول العربية، 2017
6. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: أدوار الحكومات، والمجتمع، والأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (UNFPA)، 2018
7. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: أدوار الحكومات، والمجتمع، والأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (UNFPA)، 2018
8. الإسكوا - الأمم المتحدة، الشيخوخة في الدول الأعضاء في الإسكوا. عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، 2017
9. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان: أدوار الحكومات، والمجتمع، والأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، 2018
10. الإسكوا - الأمم المتحدة، الشيخوخة في الدول الأعضاء في الإسكوا. عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، 2017
11. الإسكوا - الأمم المتحدة، الشيخوخة في الدول الأعضاء في الإسكوا. عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، 2017
12. صندوق الأمم المتحدة للسكان، فئة كبار السن في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات، المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية بالشراكة مع جامعة الدول العربية، 2017
13. https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/ASRO_COVID-19_Regional_Sitrep_9_October.pdf
14. https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/covid-19_and_older_people.pdf
15. https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/covid-19_and_older_people.pdf
16. <https://COVID-19-response.unstatshub.org/data-solutions/gender-disaggregated-data/>
17. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) المكتب الإقليمي للدول العربية، كبار السن وفيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة العربية، عدم ترك أحد خلف الركب، 2020 الصفحة 10
18. موجز سياسة الأمم المتحدة، تأثير الكوفيد-19 على كبار السن، 1 أيار/مايو 2020، الصفحة 16
19. موجز سياسة الأمم المتحدة، تأثير الكوفيد-19 على كبار السن، 1 أيار/مايو 2020، الصفحة 2
20. سليلب وآخرون، حان وقت تطوير معاهدة للأمم المتحدة حول حقوق كبار السن: كيف أظهرت لنا جائحة الكورونا أن هناك حاجة لحماية حقوقنا في مرحلة الشيخوخة، آب/أغسطس 2020، الصفحة 3
21. الجمعية العامة للأمم المتحدة، متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، A/RES/65/182، كانون الأول، 2010
22. مجلس حقوق الإنسان، حقوق الإنسان، حقوق الإنسان لكبار السن، 2013 A/HRC/RES/24/20، أيلول 2013
23. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تعجيل تحقيق الوعد: تقرير عن قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 25 ICPD، 2019، الصفحة 27
24. لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، عملية المراجعة والتقييم الثانية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، تقرير الأمين العام، E/CN.5/2013/6، الفقرات 45-55
25. لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002: التقييم الأولي، تقرير الأمين العام، E/CN.5/2017/6، الفقرات 37-42
26. صندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية، مراجعة تنفيذ إعلان القاهرة 2013، التقرير الإقليمي 2018، صفحة 39
27. الإسكوا - الأمم المتحدة، الشيخوخة في الدول الأعضاء في الإسكوا. عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2017
28. صندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب الإقليمي للدول العربية بالشراكة مع جامعة الدول العربية، فئة كبار السن في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات، 2017
29. استندت المراجعة إلى نسخ باللغة الإنجليزية للاستراتيجيات الوطنية. في حين عدم توفر نسخ رسمية باللغة الانجليزية (مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس)، ترجمت الاستراتيجيات الوطنية ترجمة غير رسمية إلى اللغة الإنجليزية بواسطة HelpAge International المكتب الإقليمي لأوراسيا والشرق الأوسط.
30. <https://social.un.org/ageing-working-group/documents/seventh/ChairsSummaryOEWG7.pdf>
31. انظر HelpAge International، الرسائل الرئيسية لكبار السن وأهداف التنمية المستدامة لضمان سياسات شاملة للعم، 2020، ليلقاء نظرة متميقة على كيفية استخدام أهداف التنمية المستدامة للنهوض بحقوق كبار السن وإدماجهم
32. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تعجيل تحقيق الوعد: تقرير عن قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25 ICPD، 2019، الصفحة 27
33. صندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية، مراجعة تنفيذ إعلان القاهرة 2018، صندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب الإقليمي للدول العربية (UNFPA / ASRO)، وجامعة الدول العربية (LAS) - القطاع الاجتماعي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).
34. تستند التعليقات الواردة في هذا القسم إلى ترجمة غير رسمية أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان المكتب الإقليمي للدول العربية لخطة العمل ضمن الاستراتيجية العربية لكبار السن.
35. الأردن، المادة 6.5: يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النساء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال.
36. مصر، المادة 83 تكفل الدولة لكبار السن الحقوق الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وتوفر لهم معاشات تقاعدية مناسبة تضمن لهم حياة كريمة، وتمكنهم من المشاركة في الحياة العامة. تراعى الدولة، في تخطيطها للمرافق العامة، احتياجات كبار السن. تشجع الدولة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية كبار السن. كل ما سبق يطبق بموجب حكم القانون.
37. انظر المادة 2، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 2 والمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 1979، المادة 5 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، 2006، المادة 7 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم (ICMW)، 1990
38. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، 1990، المادة 7
39. المادة 5
40. المادة 3
41. انظر إلى مساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لفريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالشيخوخة <https://social.un.org/ageing-working-group/eighthsession.html>

42. مثلًا، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20، عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة، 2 الفقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، E/C.12/GC/20، 2009، وتوصية مجلس أوروبا II، 2 (2014) CM/Rec عدم التمييز، ورقة تحليلية خلفية حول المساواة وعدم التمييز، الجلسة الثامنة، 2017، ملخص الرئيس للدورة الثامنة للفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بالشيخوخة عام 2017، وثيقة عمل مجمعة 1، المحتوى المعياري بشأن حماية حقوق كبار السن في المساواة وعدم التمييز الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "أ" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة 2018

44. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 6 والمادة 12، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966، المادة 16 والمادة 17:1 اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 5.1، المادة 12، المادة 22:1، والمادة 23:1

45. المادة 7

46. المادة 11

47. المادة 5

48. توصية مجلس أوروبا III، 2 (2014) CM/Rec. الاستقلالية والمشاركة

49. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تحليل ونظرة عامة على الأسئلة الإرشادية حول الوكالة على الذات والاستقلالية الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "ألف" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، 2018، المدخلات الموضوعية على شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "الوكالة على الذات والاستقلالية" و "الرعاية طويلة الأمد والتلطيفية"، 2019، A/AC.278/2019/CRP.4

50. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 15

51. المادة 9 والمادة 10

52. المادة 8 والمادة 9

53. المادة 33.2

54. التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن المسنات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27؛ التوصية العامة رقم 35 للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة - الدورة السابعة والستون بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد المرأة، وتحديث التوصية العامة رقم 19، 2017، CEDAW/C/GC/35؛ توصية مجلس أوروبا IV، 2 (2014) CM/Rec. الحماية من العنف والايذاء

55. ورقة تحليلية خلفية حول الإهمال والعنف وسوء المعاملة، 2017، ملخص الرئيس للدورة الثامنة للفريق العامل المفتوح العضوية والمعنى بالشيخوخة لعام 2017، وثيقة عمل مجمعة: المحتوى المعياري بشأن حماية حقوق كبار السن من العنف والإهمال وسوء المعاملة الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "أ" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، 2018

56. بالإضافة إلى انعدام الأمن في الدخل المرتبط بالعمل والرعاية الصحية غير ميسورة التكلفة، فإن الحق في الضمان الاجتماعي يحمي من الدعم غير الكافي من الأسر. التعليق العام رقم 19 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، 2008

57. المادة 19

58. المادة 33.2

59. المادة 12

60. المادة 10 والمادة 11

61. المادة 25

62. المادة 23

63. التوصية العامة رقم 27 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن المسنات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن، 2010، CEDAW/C/GC/27

الخير المستقل بشأن تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، تقرير مواضيعي عن الاستقلالية ورعاية كبار السن، 2015، A/HRC/30/43؛ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 19 بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، 2008، E/C.12/GC/19؛ لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 5 (2017) بشأن العيش المستقل والإدماج في المجتمع، 2017، CRPD / C / GC/5؛ توصية مجلس أوروبا VI، 2 (2014) CM/Rec. الرعاية

64. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UNDESA، تحليل ونظرة عامة على الأسئلة الإرشادية حول الرعاية طويلة الأمد والرعاية التلطيفية الواردة من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات الوضع "أ" والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، 2018، المدخلات الموضوعية في شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "الوكالة على الذات والاستقلالية" و "الرعاية طويلة الأمد والتلطيفية"، 2019، A/AC.278/2019/CRP.4

65. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 25، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 12، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 12، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 25

66. المادة 39

67. المادة 19

68. المادة 11

69. المادة 15

70. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، 1996، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام 14 بشأن أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، E/C.12/2000/4، 2000؛ لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 27 بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، 2010، CEDAW/C/GC/27، الخير المستقل المعنى بالتمتع بجميع حقوق الإنسان من قبل كبار السن، التقرير المواضيعي حول الاستقلالية ورعاية كبار السن، 2015، A/HRC/30/43، المقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، دراسة مواضيعية بشأن إعمال حق كبار السن في الصحة، 2011، A/HRC/18/37، الفقرتان 56 و57، توصية مجلس أوروبا 2 (2014) CM/Rec، الموافقة على الرعاية الطبية للفقرات 36-39 وفقرات الرعاية التلطيفية 44-50

71. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 8، المادة 9، المادة 10، المادة 11، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966، المادة 14، المادة 15، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 13

72. المواد 12، 13، 14، 16، 18، 19

73. المادة 31

74. المادة 4

75. لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، المادة 14 الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، 2007، CCPR/C/GC/32، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 33 بشأن وصول المرأة إلى العدالة، 2015، CEDAW/C/GC/33، لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 1، المادة 12: الاعتراف بالمساواة أمام القانون، 2014، CRPD/C/GC/1، توصية مجلس أوروبا VII، 2 (2014) CM/Rec. إقامة العدل

76. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 22، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 9، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 11، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 28

77. المادة 17

78. المادة 7

79. المادة 23

80. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 19 بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، E/C.12/GC/19، 2008، التعليق العام رقم 6 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، 1996، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 27 بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنساني، CEDAW/C/GC/27، 2010، الخبر المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، تقرير مواضيعي عن الاستقلالية ورعاية كبار السن، 2015، A/HRC/30/43، توصية مجلس أوروبا 2، V، CM/Rec (2014) 2، الحماية الاجتماعية والعمالة

81. مدخلات موضوعية في مجال التركيز "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية)" (A/AC.278/2019/CRP.3) - وثيقة عمل مقدمة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2019، المدخلات الموضوعية على شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية)" (A/AC.278/2020/CRP.2) - وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) 2020، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 23، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 6، والمادة 7 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، 1966، المادة 8، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 11 اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 27

83. المادتين 34 و35
84. المادة 18
85. المادة 6

86. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، 1996، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 18 بشأن الحق في العمل، E/C.12/GC/18، 2006، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 27 بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنساني، CEDAW/C/GC/27، 2010،

87. المدخلات الموضوعية في مجال التركيز "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" (A/AC.278/2020/CRP.3) - وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) 2020، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 26، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 13، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 10، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 24

89. المادة 24
90. المادة 6.41
91. المادة 20
92. المادة 16

93. التعليق العام رقم 6 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، 1996، توصية مجلس أوروبا 2 (2014) CM/Rec، الفقرتان 10 و54



94. المدخلات الموضوعية في مجال التركيز "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" (A/AC.278/2019/CRP.2) - وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) 2019، المدخلات الموضوعية في شكل محتوى معياري لتطوير معيار دولي محتمل بشأن مجالات التركيز "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية)" (A/AC.278/2020/CRP.2) - وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، (OHCHR) 2020، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 21 و المادة 27، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 25، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، المادة 7، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006، المادة 29 و المادة 30

96. المادة 24
97. المادة 42
98. المادة 8
99. المادة 21
100. المادة 27
101. المادة 17

102. لجنة حقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، 1996، CCPR/C/21/Rev.1/Add.7 (57)

103. مُنظمة HelpAge International، مساهمة HelpAge International بشأن المحتوى المعياري لحق كبار السن في المساواة وعدم التمييز، الجلسة التاسعة لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، 2018

مُنظمة HelpAge International
ص.ب. 70156، لندن WC1A 9GB، المملكة المُتحدة
هاتف رقم 7778 7278 20 (0) 44 +
info@helpage.org
www.helpage.org

 HelpAge International  @HelpAge

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
المكتب الإقليمي للدول العربية
70 أ شارع النهضة، تقاطع شارع 22، سرايات المعادي
القاهرة، مصر
arabstates.unfpa.org

 UNFPA Arabic  @UNFPA_Arabic
 UNFPA Arabic  unfpaarabic